الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

دور قبائل المخزن في الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

إعداد الطالبتين:
- ربيعة كبير.
- فاطنة أولاد الشيخ.

إشراف الأستاذ:
- د. إبراهيم طاس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. سعاد آل سيد الشيخ.	جامعة غرداية	رئيسا
د. إبراهيم طاس.	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
أ. جلول بوقراف.	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 1442هـ- 1443هـ/ 2021م-2022م

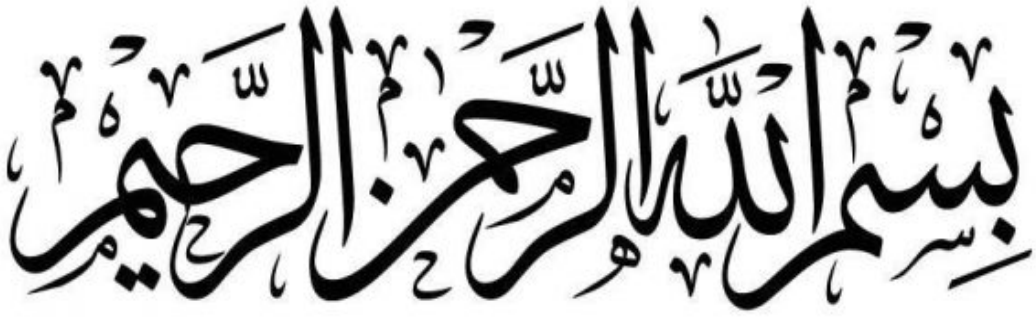
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى روح أبي رحمة الله عليه؛

أنار الله قبره وطيب ثراه.

إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها.

إلى جميع إخواني وأخواتي.

إلى جميع الأصدقاء والأحباب.

إلى جميع أساتذتي خلال المشوار الدراسي.

أولاد الشيخ فاطنة

إهداء

اهدي آخر شمعة في مشواري الدراسي

إلى الوالدين الكريمين أمدهما الله بالصحة والعافية،

وبارك الله في عمرهم.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهما الله ورعاهما

إلى كل الأقارب والقريبات.

إلى كل أساتذتي عبر مشواري الدراسي.

كبير ربيعة

شكـــر وعرفـــان

قبل كل شيء؛ نتوجه بالحمد والشكر للمولى عز وجل الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل.

نتقدم بأرقى عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور المحترم "إبراهيم طاس" لقبوله الإشراف على مذكرتنا هذه، كما نشكره جزيل الشكر على التوجيهات والنصائح القيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم التاريخ في جامعة غرداية والذين تدربنا على أيديهم طيلة المسار الدراسي.

فاطنة - ربيعة

قائمة المختصرات

باللغة العربية	
الرمز	المختصرات
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
تع	تعليق
مج	مجلد
ج	جزء
ص	صفحة
ص- ص	صفحات متتالية
ق.م	قبل الميلاد

مقدمة

شهدت الجزائر العثمانية خلال القرنين 18م و19م أحداثا وتطورات اعتبرت حاسمة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، والتنظيمية الإدارية، وهذان الأخيران شهدا عدة تغييرات كونهما جانبين مهمين لبناء دولة قوية متينة، ونجد أن الجزائر العثمانية قد خاضت في هذه الفترة تغييرات من الجانب الإداري تمتع فيه العثمانيون بنوع من السيطرة والتحكم في مناطق الجزائر خاصة على مستوى المجتمع الريفي.

حيث يعد التنظيم الإداري من بين المواضيع المثيرة للاهتمام، حيث شهد التنظيم الإداري في الجزائر العثمانية هيكلا، باعتبار أن الإدارة هي الرابط بين السلطة والشعب وبهذا فهي تنظم المجتمع وتقوم بتلبية حاجيات.

لقد مثل المجتمع الريفي الأغلبية من سكان الجزائر وخصوصا في العهد العثماني أين كانوا موزعين في مختلف مناطق البلاد وتشكل قبائل المخزن جزءا من النسيج الاجتماعي الريفي والتي كانت تعتبر قوى محلية وقد جعل منها العثمانيون أداة للتحكم والسيطرة وتثبيت سيطرتهم على المناطق الداخلية من البلاد.

انتهج عثمانيو الجزائر منهجا وأسلوبا يقوم على مبدأ كسب ولاء قبائل المخزن، حيث أدرك هؤلاء أهمية هاته القبائل في توسيع نفوذهم وتثبيت سيطرتهم على مختلف المناطق الموجودة في الجزائر، وبهذا انضوت قبائل المخزن تحت حكم العثمانيين وذلك بتقديمها لمختلف الخدمات للسلطة العثمانية، ومن بين هذه الخدمات قيامها بدور الوسيط بين السلطة وسكان الريف، وبناء سياسة إدارية جديدة عن طريقهم، كما كانت هناك امتيازات منحتها السلطة العثمانية لقبائل المخزن كطرق إغرائية تضمن بقاء الوفاء والولاء اتجاه السلطة العثمانية.

ولتسليط الضوء أكثر على موضوع التنظيم الإداري الجزائري العثماني وخاصة في القرن 18و19 وفهم الدور والمهام التي كانت تقوم بها قبائل المخزن في هذه الفترة الزمنية تحديدا، قمنا بإجراء هذه الدراسة والتي تحمل عنوان "قبائل المخزن في العهد العثماني في القرن 18و19 ميلادي".

أهداف الدراسة:

– التعرف على مهام قبائل المخزن في القرنين 18م و19م ودورها في تقريب السلطة من الشعب الجزائري.

– معرفة أهم التغييرات التنظيمية في الجانب الإداري المركزي والإقليمي للجزائر العثمانية في القرنين 18م و19م.

– التعرف على الطرق التي لجأت إليها السلطة العثمانية للتقرب من قبائل المخزن.

– معرفة الدور الذي لعبته قبائل المخزن في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

المجال المكاني للدراسة:

– الجزائر.

المجال الزماني للدراسة:

– هو القرنين 18م و19م، كون أن هذه الفترة تحديدا شهدت بروز وظهور قوي لقبائل المخزن.

– الإشكالية:

سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى الأوضاع السياسية والأوضاع الإدارية عن طريق فهم الدور الذي لعبته قبائل المخزن آنذاك أي في القرنين ال18م وال19م.

مما جعلنا نطرح الإشكال الرئيسي لدراستنا كالأتي:

- كيف ساهمت قبائل المخزن في إرساء و دعم الحكم العثماني في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال أسئلة فرعية:

- كيف كان التنظيم الإداري في الجزائر خلال العهد العثماني؟

- ما هي أهم الأسباب التي جعلت السلطة العثمانية تطمح لكسب ولاء قبائل المخزن؟

- كيف كانت علاقة قبائل المخزن مع السلطة العثمانية؟ وماهو موقف السلطة العثمانية منها؟

و لمحاولة الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى:

الفصل الأول:

أنواع القبائل في الجزائر بالنظر إلى موقفها من السلطة العثمانية وذلك بداية بوضع تمهيد الفصل، وصولا للمباحث وهي ثلاثة مباحث، المبحث الأول أقسام القبائل، ثم المبحث الثاني، نظرة عامة عن القبائل في البايليكات الثلاثة، المبحث الثالث التوزيع الجغرافي (قبائل المخزن وقبائل الرعية)، انتهاء بخلاصة للفصل.

الفصل الثاني:

قبائل المخزن ومهامها المختلفة، أيضا اتبعنا نفس المنهجية في هذا الفصل وذلك بداية بتمهيد الفصل ثم، ثم المباحث الثلاثة، المبحث الأول الدور السياسي لقبائل المخزن، المبحث الثاني، الدور العسكري لقبائل المخزن، المبحث الثالث الدور الاقتصادي لقبائل المخزن، انتهاء بخلاصة الفصل.

الفصل الثالث:

والذي خصصناه للتحدث الوضع الإقطاعي لقبائل المخزن وانعكاساته، بداية بتمهيد للفصل ثم المبحث الأول بعنوان نشأة الوضع الإقطاعي لقبائل المخزن، المبحث الثاني الآثار الاقتصادية للوضع الإقطاعي (السياسة الضريبية) أما المبحث الثالث الآثار السياسية للوضع الإقطاعي لقبائل المخزن، المبحث الرابع الآثار الاجتماعية للوضع الإقطاعي لقبائل المخزن، ومن ثم خلاصة للفصل.

ثم خاتمة، قائمة الملاحق، قائمة المراجع والمصادر.

منهج الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة على موضوع "دور قبائل المخزن في الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر" وبالتالي فان المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات هو المنهج الوصفي حيث قمنا بتوظيف هذا النوع من المناهج من أجل وصف الدور الحقيقي لقبائل المخزنوشرحه وسرده وتوظيفه أكثر وأكثر.

أهمية الدراسة:

– تمثل أهمية هذه الدراسة للكشف عن دور ومهام قبائل المخزن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلاديباعتباره موضوع ذو أهمية كبيرة بالنسبة للدارسين والباحثين في المجال التاريخي

– أيضا تكمن أهمية الدراسة في كونها دراسة قد تساهم مستقبلا في زيادة المعرفة المتعلقة بموضوع قبائل المخزن

– كذلك تتمثل أهمية الموضوع في تسليط الضوء على التنظيم الإداري للسلطة العثمانية في الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي ودوره في التقرب من سكان المناطق الداخلية في الجزائر.

– تكمن أهمية الدراسة في إثراء الرصيد المعرفي لدى الطالب والباحث وخاصة بالنسبة للعهد العثماني.

أسباب اختيار الموضوع:

– بناء صورة متكاملة وواضحة عن تاريخ الجزائر العثماني وخاصة في ما تعلق بموضوع قبائل المخزن.

– الرغبة في التطرق لمواضيع تمس بالجزائر وخاصة من الجانب الإداري لها.

المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

المصادر:

إن المصادر التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة؛ هي مصادر باللغة العربية مثل كتاب المرآة للكاتب "حمدان خوجة" – العنتري محمد الصالح، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخهم قسنطينة، فالمصدر الأول يعتبر مصدرا محليا جد مهم قام فيه المؤلف بالتأريخ لإيالة الجزائر، كما قدم العديد من الإحصاءات الهامة عن سكان الإيالة وطبيعة الأرض والضرائب، وتحدث عن الإدارة العثمانية للإيالة الجزائرية وهو ما يمثل جزءا من دراستنا هذه، أيضا تحدث "حمدان خوجة" عن علاقة الإدارة بالقبائل المختلفة، وتحدث عن بايات الجزائر خاصة في أواخر العهد العثماني، أما المصدر الثاني ساعدنا هذا الكتاب في تقديم العديد من المعلومات الجد مهمة والتي تتعلق بموضوع دراستنا، ومن بينها طرق حكم السلطة التركية في الجزائر.

المراجع:

– عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700م–1830م– مقاربة اجتماعية اقتصادية، وهو مرجع جد مهم، ساهم في تقديم معلومات وبيانية مفيدة لموضوعنا.

– د، أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م–1830م، يعتبر هذا المرجع ثريا وغنيا بالمعلومات المتعلقة بالحكم العثماني وعوامل انهياره ونهايته، وهو مرجع ساهم بتزويدنا بأهم الأوضاع في مختلف المجالات في القرنين 18 و19م.

– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي، الجزائر، ط2، 2009م، مرجع جد مهم، يتحدث عن أهم الأوضاع والحوادث التي كانت سائدة في الإيالة الجزائرية، وهو مرجع ألم بتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية.

– وغيها من الكتب للكاتبين: ناصر الدين سعيدوني وأرزقي شويتام.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات تناولت دور قبائل المخزن في الجزائر خلال القرنين 18م-19م، من هذه الدراسات نجد:

- دراسة الباحثتين "الشيماء جوبر ونادية غضبا" تحت إشراف الأستاذ "سيد علي أحمد مسعود، بعنوان « المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر عهد الدايات 1671م-1830م أنموذجا».

- دراسة الباحثة" فاطمة مشطري" بعنوان «دور قبائل المخزن في توطيد سلطة البايلك 1671م-1830م» وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، تخصص تاريخ عام بجامعة 08 ماي 1945 قالمة.

- دراسة للباحث محمد الصالح زراولية، بعنوان «التنظيم الإداري الإقليمي في الجزائر» 2014م-2015م وهي أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام،كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01.

- دراسة الباحثتان وفاء بن مسعود، سعاد العياشي، تحت إشراف الأستاذ "حمادي بن موسى" بعنوان «بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1790م- 1830 سياسيا- إقتصاديا- إجتماعيا» 1436ه-1437ه/2015م-2016م، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد داية- أدرار.

صعوبات الدراسة:

لقد اعترضتنا بعض الصعوبات، سوف نحصرها في النقاط الآتية:

- قلة المراجع التي تتحدث عن موضوع بحثنا هذا.

- افتقار بعض المراجع إلى الدقة العلمية.

- ضيق الوقت.

- وجود صعوبة في التنقل للمكتبات للحصول على المراجع المناسبة لموضوع بحثنا هذا.

الفصل الأول: أنواع القبائل في الجزائر بالنظر إلى موقفها من السلطة العثمانية.

المبحث الأول: أقسام القبائل.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن القبائل في البايليكات الثلاث.

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي (قبائل المخزن، وقبائل الرعية).

خلاصة الفصل.

لا يختلف اثنان على أن الجزائر كانت تشتهر بكثرة القبائل الموجودة فيها وذلك لفترة زمنية جد كبيرة وصولا بها إلى القرن التاسع عشر، وذلك قبل الاحتلال الفرنسي.

حكم الأتراك العثمانيون الجزائر على أساس النظام القبلي أو العشائري حيث كان الريف مقسما إلى وحدات، مع العلم أن سكان الريف كانوا منتظمين في أعراش أو قبائل يدير كل منها قايد أو شيخ كبير يعينه الباي، وتقسم القبيلة إلى فرق على رأس كل فرقة شيخ، والفرقة بدورها تقسم إلى دواوير وعلى رأسها أيضا شيخ وهو في الأغلب من الأهالي[1].

وما يهمنا هنا هو أقسام القبائل وخاصة في القترة الزمنية الممتدة ما بين القرن الثامن عشر ميلادي والقرن التاسع عشر ميلادي حيث تعتبر هذه الفترة فترة معروفة بكثرة وانتشار وتنوع القبائل فيها.

المبحث الأول: أقسام القبائل:

إن القاعدة الاجتماعية لتنظيم القبائل، كانت تتمثل في مجتمع عدد من الدواوير أو الخيام ومجموعة هذه الدواوير تشكل فرقة يحكمها شيخ، يعقد اتفاقا مع الولاء للعثمانيين؛ وهذه القبائل والفرق ليست غريبة عن بعضها البعض حيث كانت تنتمي إلى نسب واحد[2] .

وتختلف مجموعة القبائل عن باقي السكان العرب لا من حيث لغتها فقط وإنما أيضا من حيث عاداتها وأسلوب معيشتها وهم يعتبرون السكان الأصليين للبلاد، وقد حافظوا على استقلالهم فلم يخضعوا للفاتحين من عرب وأتراك بل التجئوا إلى المناطق الجبلية حيث تحصنوا بها[3].

لقد جاء هذا المبحث والذي هو بعنوان أقسام القبائل ليوضح أقسام القبائل، الذي يحمل أربعة مطالب، المطلب الأول بعنوان القبائل العربية، المطلب الثاني بعنوان القبائل الممتنعة والمتمردة، المطلب الثالث، القبائل الرعية، أما المطلب الرابع قبائل المخزن.

---

[1] نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، دار الحضارة للنشر والتوزيع، بئر التوتة، الجزائر، 2007 م، ص95.

[2] شهرزاد رفاف، القبيلة خلال العهد العثماني، ديناميكية الخضوع والتمرد –نموذج قبائل الغرب الجزائري–، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 53، 2021، ص974.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 175.

المطلب الأول: القبائل المتمردة أو الممتنعة:

كانت هذه القبائل تتكون من القبائل القاطنة في المناطق الجبلية والصحراوية وقد سمح لها موقعها الجغرافي أن تعيش شبه مستقلة عن السلطة الحاكمة[1] ، وتتألف في غالبها من القبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية والحصينة كالبابور وجرجرة والونشريس وطرارة وشمال قسنطينة والأوراس، أو التي توجد في جهة الهضاب الوهرانية ومناطق الأطلس الصحراوي أولاد نايل، والعمور، والقصور[2].

فهي مجموعة القبائل التي تمتنع عن دفع الضرائب وقد ساعدها على ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها، وكذا بعدها عن مركز الإدارة وكان رفضها راجع إلى طبيعة نشاطها الاقتصادي، إذ تعتبر أراضيها من أفقر الأراضي مما جعل مواردها الزراعية ضعيفة فكان نشاط تلك القبائل مقصورة على قليل من الزراعة وتربية المواشي والتجارة وهذا ما جعل اقتصادها نادر ما يلبي احتياجاتها اليومية[3].

وكنموذج عن هذه القبائل نجد قبائل الشمال القسنطيني حيث أحصى "فيرو" 32 قبيلة قسمها بين كبيرة وصغيرة وهي من أشد القبائل بأسا والأتراك في حالة حرب دائمة معهم ولم تتمكن الحكومة المركزية من إخضاعهم، ولا يملك بايات قسنطينة إلا سلطة اسمية وقد أثبت مصير عصمان باي في منخفض واد الكبير أن السلطة التركية لم تكن معروفة[4].

---

(1) أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م ، ص83.

(2) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، 2018م ، ص109.

(3) كاميلية دغموش، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية 1509م-1792م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012م-2014م، ص118.

(4) Feraud, Ch, Histoire des villes de la province de Constantine, Gegelli in R.S.A.C, T. XIV, 1870, p. 74.

كذلك كان الحال نفسه بالنسبة لسكان القبائل الذين يسكنون بين جبال بجاية والقل حيث كانوا مستقلين و لم يتمكن الأتراك أبدا من فرض الضرائب عليهم؛ ورغم الخوف الذي يمثله الأتراك فلم يتمكنوا فعليا من السيطرة على الناحية الجبلية للساحل وكان هؤلاء السكان يواجهون الأتراك بمقاومة شديدة في كل مرة يحاولون إبراز قوتهم ضدهم فقد كانوا لا يريدون أبدا الخضوع إليهم[1].

وقد لاحظ الفرنسيون الشيء نفسه عند مجيئهم حيث وصفهم "فيرو" كالآتي كان السكان القبائليون الذين يسكنون هاته الناحية مجموعين في قبائل مستقلة ونصف متوحشة، عريقة في القديم ومطيعة لشيوخ مؤثرين ونافذين يدافعون بكل حرية عن أقاليمهم وهذا ما لاحظناه لاحق؛ وقد ذكّر "فيرو" بصعوبة البلاد الجغرافية التي عانى منها الأتراك والتي عانوا منها هم كذلك حيث قال باختصار كان بلدا صعب المنال بالنظر إلى الموارد القليلة التي كانت بحوزتنا في تلك الفترة[2].

كما أن التهميش العسكري الذين كان يتعرض له سكان الجزائر؛ كان من بين أكبر الأسباب التي جعلت هذه القبائل تتمرد وتمتنع من الانضمام للحكم التركي "....والقبائل، ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة حسب هواهم...." [3].

المطلب الثاني: قبائل الرعية:

هي القبائل التي لم تحظ بأي امتياز من السلطة التركية، وهي التي كانت تدفع الضريبة والرسوم المختلفة كما كانت تفرض عليها أعمال السخرة وكانت وضعيتها أسوأ من وضعية تلك القبائل التي لم تخضع للسلطة المركزية لأنها تقطن مناطق وعرة تصعب على القوات التركية أن تتواجد فيها بصفة دائمة[4].

---

[1] عز الدين بومزو، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري- قسنطينة- ، 2007م-2008م، ص54.

[2] نفسه، ص54.

[3] د. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة للنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر- ، 1429ه-2008م ، ص17.

[4] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009م ، ص98.

كانت قبائل الرعية معقدة التنظيم، لاختلافها عن القبائل الأخرى، فهناك من كان خاضعا لشيوخ القبائل المخزن، وأغوات الدوابر، والقياد وخوجات وخلفاء البايات والبايات وهناك ما كان تابعا لخوجة الخيل وأغا العرب بمدينة الجزائر، وقد تعود أسباب تقاسم مهمة قيادة هذه القبائل إلى الانتفاع من خدماتها والظفر بالنصيب من الضرائب التي كانت تدفعها كما انه يسهل من عملية التحكم فيها وإخضاعها[1].

وينتمي أغلب أهل رعية إلى القبائل والأوطان التي تتكون من اسر الخماسين والبحارين والرعاة والفلاحين والمستخدمين من طرف ملاك الأحواش والمزارع أو العاملين في أراضي الجماعة أو في ملكيات البايليك، كعمال زراعيين دائمين أو مؤقتين[2].

أدت بعض الصراعات والحروب التي كانت تندلع بين القبائل الريفية بسبب التنافس حول المراعي ونقاط المياه ومحاولة فرض الوجود، ببعض القبائل الاستنجاد بالإدارة العثمانية والدخول تحت حمايتها[3].

أما التقسيمات في بايلك الغرب فقد قسمت إلى مجموعات خاضعة مباشرة للباي "رعية الباي" والمجموعات الأخرى يتقاسم الإشراف عليها كخليفة الباي وقائد فليته، وقائد جندل وقائد الجبل، وقائد المدينة، وقائدي اليعقوبية الشرقية والغربية[4] .

---

(1) أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2009م ، ص- ص 258-259.

(2) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2013م ، ص420.

(3) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص18.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي البو عبدلي، المرجع السابق، ص –ص 107-108.

وكان يوجد في بايلك التيطري عددا من قبائل الرعية تعرضت للاضطهاد والاستغلال من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن ومن بين هذه القبائل حسين بن علي، ووزة، وبني عيش، وبني حسين، كما توجد قبائل حسين علي التي شكلت من هجرات متتالية للقبائل العربية والأمازيغية وشكلت بذلك القبائل التالية: أولاد ملال، أولاد ظريف، أولاد معيزة، أولاد فرقان، أولاد إبراهيم، والغرابة[1].

المطلب الثالث: قبائل المخزن:

ويمكننا تصنيف قبائل المخزن إلى ثلاثة أنواع هي: قبائل المحلية العرقية، التي كانت تحتل الأراضي الخصبة، الواقعة في المناطق التلية، أو القريبة من المدن وقد جعلها موقعها عرضة للحملات العسكرية وسهلة المنال، ولهذا فضلت منذ البداية التعامل مع العثمانيين مقابل الاحتفاظ بأراضيها والانتفاع ببعض الامتيازات، والتمتع بحق استخلاص الضرائب من قبائل الرعية، وهناك قبائل شكلها الأتراك العثمانيين من عناصر غير متجانسة، تنحدر من أصول مختلفة، وكانت معظم أفراد هذه القبائل الاصطناعية من المغامرين ومغتنمي الفرص والفارين من قبائلهم الأصلية، تفاديا لمبدأ الانتقام الذي اتخذ ضدهم.[2]

وبهذا حسب "سعيدوني" اكتسبت عشائر المخزن صفة الإقطاع وكان هلا تأثري ملموس على حياة جانب كبير من سكان الريف الجزائري قبل الاحتلال فرغم انه لم يكن لها حق ملكية الأراضي، ومع ذلك تعتبر بحكم العرف الإقطاعي صاحبة الأرض الفعلية وأصبحت علاقة فرسان المخزن بسكان الريف، عالقة تقوم على الخوف؛ الخوف والعداء والاحتقار المتبادل بين هذه التجمعات الإقطاعية وبقية السكان الخاضعين لها[3].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي البو عبدلي، المرجع السابق، ص –ص 107-108.

(2) أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته، المرجع السابق، ص- ص 235 -236.

(3) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م ، ص550.

إن القاعدة الاجتماعية لتنظيم القبائل، كانت تتمثل في تجمع عدد من الدواوير أو الخيام ومجموعة هذه الدواوير تشكل فرقة يحكمها شيخ، يعقد اتفاقا مع الولاء للعثمانيين، وهذه القبائل والفرق ليست غريبة عن بعضها البعض حيث كانت تنتمي إلى نسب واحد[1].

ومما يميز القبائل أنهم كانوا يترعون إلى الاستقلال والحكم ذي الطابع الجمهوري ويفضلون السكن بالمنازل ويعرفون صناعة النحاس والحديد والأسلحة والبارود كما كانوا ينسجون من الصوف الأغطية "الحياك" والبرانس الرفيعة، وقد اشتهر في ذلك بنو عباس بزرابيهم الجميلة؛ فضلا عن أن القبائل كانوا يتفوقون على العرب في الأعمال الفلاحية، وخاصة زراعة الزياتين[2].

لم توجد قبل احتلال العاصمة من طرف القوات الفرنسية قوات أهلية نظامية لأن العثمانيين لم يسمحوا إطلاقا للأهالي بالاندماج في جيشهم، فالجيش كان يتكون من جنود متطوعة من مختلف مقاطعات الدولة العثماني وبخاصة من الأناضول يستأثرون بجميع الوظائف الإدارية

والسياسية يطلق عليهم الأوجاق؛ القوات الأهلية الأولى هي التي تم تنظيمها من طرف باي قسنطينة الحاج أحم بعد سنة 1830، ثم عن طريق الأمير عبد القادر[3].

أدى العجز العددي لقوات الأوجاق بالعثمانيين إلى الاستعانة بقبائل المخزن (قوات مساعدة) فأصبح لها دورا سياسيا وعسكريا وإداريا لدرجة أن قوة البايلك أصبحت تقاس بمدى نشاط تلك القبائل المخزنية؛ فاستطاع البايلك بهم أن يضمن الأمن والمال بأقل النفقات[4].

---

(1) شهرزاد رفاف، القبيلة خلال العهد العثماني ديناميكية الخضوع والتمرد "نموذج قبائل الغرب الجزائري"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 53، 2021، ص974.

(2) كمال بيرم، بنية المجتمع الريفي الجزائري خلال العهد العثماني، مقياس المجتمع وفعاليته، السنة الأولى ماستر حديث، المحاضرة 04. ص، 02.

(3) أحمد سيساوي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2013م-2014م، ص84.

(4) نفسه، ص84.

لذلك أقر فالي عند استكماله احتلال بايلك قسنطينة أنه لا يستطيع غدارة هذا الإقليم بالقوات الفرنسية وحدها، ليس فقط للعجز العددي لقوات الجيش الفرنسي التي كان عددها 48000 جندي، وكانت الحكومة تريد تقليصه إلى 38000 جندي، بل أيضا لأن فالي أدرك يقينا جوهر الحكم العثماني بالجزائر القائم على إشراك قوة الأهالي المتمثلة في القبائل والمخزن في إحكام السيطرة والخضوع على كامل المجتمع الجزائري لصالحه[1].

المبحث الثاني: نظرة عامة عن القبائل في البايليكات الثلاث:

إن هذه النماذج القبائلية قد جعلت السلطة العثمانية تحاول بشتى الطرق التحكم فيها وبكثرتها، وكانت تشكل تحدي بالنسبة للعثمانيين في البحث عن طرق السيطرة عن هاته القائل وأنواعها وأقسامها المختلفة.

لهذا جاء هذا المبحث المعنون بنماذج القبائل وموقفها من السلطة العثمانية ليوضح أكثر نماذج القبائل التي كانت موجودة في العهد العثماني، وموقف السلطة العثمانية من هاته النماذج الكثيرة وطرق السيطرة عليها.

المطلب الأول: نماذج من القيادات القبلية المخزنية:

كانت قبائل البايلك تنتظم في العرش، وهو مجموعة من القبائل؛ تنحدر من أصول واحدة يشتق اسمها من أقوى هذه القبائل؛ قد تجتمع مجموعة من القبائل ليس لها قرابة عرقية مكونة عرشا واحدا[2].

ويسكن العرش رقعة جغرافية تعرف بالوطن وهذه التسمية مرتبطة الأعراش المستقرة وينقسم الوطن إلى مجموعة من البلدان أو الزمام، وتنقسم كل بلاد إلى عدد من الدواوير وكل دوار مشكل من أحد فروع القبيلة، وعادة تكون التسمية حسب القبيلة أو المكان الجغرافي الذي تعيش فيه مثل زمام أولاد سعيد بن محمد من طن ريغة[3].

---

[1] أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص85.

[2] أ/ فائزة بوشيبة، التنظيم الإداري في بايلك التيطري خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 11، العدد 1، 2010م، ص112.

[3] نفسه، ص112.

فانقسم بايلك التيطري إلى أربعة قيادات هي[1]:

أولا- قيادة الظهراوية أو قيادة التل الشمالي:

بلغ عدد القبائل القاطنة بها 8 قبائل؛ وكانت مستقرة في المنازل وتخيم في فصل الصيف.

ثانيا- قيادة القبلية أو قيادة التل الجنوبي:

وتضم 14 قبيلة وهي تتنقل في دائرة محددة المجال ويقيم البعض منها في الخيام.

ثالثا- قيادة جبل ديرة أو سور الغزلان:

17 قبيلة تابعة لهذه القيادة وهي مستقرة وتتنقل للرعي بين الشمال وجنوب سلسلة ديرة الجبلية.

رابعا- قيادة الجنوب:

وتضم 16 قبيلة وهم بدو رحل، يقيمون كلهم في الخيام.

المطلب الثاني: نماذج القبائل في بايلك الشرق:

كما يمكن تقسيم القبائل في بايلك الشرق على حسب أهميتها في النقاط الآتية[2]:

1- **بايلك الشرق:** وتنقسم إلى صنفين: قبائل المخزن المسلحين وغير المسلحين، فالقبائل المسلحة هي:

1-1 **مخزن قسنطينة:** وهو عبارة عن منازل حربية تابعة للباي تضم 30 مكاحلية و50 مرازقية.

1-2 **مخزن الحراكتة:** يتكون هذا المخزن من 26 فرع هي: عين الدبس، سيدي رغيس، توزلين، عين بيوش، الواسعة، الحاسي، عين الزيتون، فكرينة، ولمان، عين البيضاء، مسلولة، الرحية، قرن حمار، المشتة او عرقوب الضبوعة او مشطاب، راس الزبار، الضلعة، واد نبني، متوسة، بغاي، عين طويلة، عين الظب، بئر بوحوش، ترقالت، الزرق، سدراتة.

---

[1] مولاي بلحميسي، مدينة المدية عبر العصور، في تاريخ المدن الثلاث، الجزائر، المدية، ملتقى، إعداد وتعليق عبد الرحمن الجيلالي، الجزائر 1978م، ص330.

[2] فاطمة مشطري، دور قبائل المخزن في توطيد سلطة البايلك 1671م-1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ي التاريخ العام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2017م-2018م-1439ه1440ه، ص33.

1-3 دواير الاغا: وهي دائرة الواد، واد بوصلاح، فج مزالة، دائرة السراوية، دائرة الزناتية، وتضم 1000 فارس.

1-4 الزمول: كانت في البداية تسمى الزمالة وتعني المخزن الثابت من الفرسان والمخيم الدال على التنقال والترحل، وعن طرق المصاهرة انتهى الأمر بتحل الزمالة إلى قبيلة عسكرية عرفت بالزمول، وغالبا ما قدمت هذه القبيلة العسكرية للبايلك حوالي 3000 فارس[1].

1-5 أولاد عبد النور: وتضم أولاد الحايف، براسة، أولاد زرقة، أولاد العربي، أولاد بالخير، أولاد زايم، أولاد بلهوشات، أولاد بوعفان، أولاد منحشة، العلمة.

1-6 مخزن تلاغمة: وهي قبيلة الصبايحية وتضم راس سقين، مغلسة.

1-7 ساحل سطورة أو بني مهنا: ويضم هذا المخزن 50 فارس وهم بني بشير، بني بشار بوادي القصب، عين غراب و عرب الجدارة.

1-8 مخزن أولاد بليل: ويضم أولاد بليل.

1-9 مخزن ابن داسخة: الذي كلف بحراسة السفوح الجنوبية الغربية، حيث توجد قبائل أولاد سلطان القوية، وينافسهم في ذلك رجال قرية بني يفرن الذين منحوا الأراضي الواسعة لهذا الغرض من طرف البايلك.

أما الصنف الثاني فيشمل القبائل غير المسلحة وهي[2]:

1-1 عزل عمر الشراقة: في عين الحجار، عين المورس، أولاد قوام، عمر السراوية، أولاد نصور، الحسانسة، أولاد رحمون، عين مليلة، الخروب، قسنطينة وضواحيها.

1-2 عزل واد الكباب: ويضم أولاد تبيب، أولاد غميران، بني قشة، فج مزالة، عزل ميلة، أولاد قايم، ميلة، غريبة.

1-3 عزل لغرابة: ويضم أولاد دراج، تاملوكة، حارملية، قلال.

---

[1] فاطمة مشطري، المرجع السابق، ص33.

[2] نفسه، ص34.

المطلب الثالث: نماذج القبائل في بايلك الغرب:

إن ما يسمى بايلك الغرب هو ما يعادل بالتقريب القطاع الوهراني حاليا وتمتد رقعته من الحدود المغربية بالضبط من وادي ملوية غربا إلى دار سلطان وبايلك التيطري شرقا ومن سواحل البحر الأبيض شمالا إلى الصحراء جنوبا، ويجدر بنا الذكر أن سحال بايلك الغرب يمتد على مسافة 27 كلم ويضم مدن ساحلية مثل وهران ومستغانم، أرزيو، بني صاف وأخرى داخلية هامة أبرزها تلمسان وقلعة بني راشد ومعسكر ومازونة وتيهرت، ولقد بلغ بايلك الغرب أقصى اتساعه في عهد الباي محمد الكبير، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد بايلك التيطري[1].

أولا- نماذج من قبائل المخزن في بايليك الغرب:

اعتمد الأتراك العثمانيون في الأرياف على سند بعض القبائل التي اختلفت تسميتها من مكان إلى آخر، فناك قبائل المخزن، والعبيد، والزمول والدوابر، إلا أنه مهما اختلف وضع تلك القبائل وتسميتها فإنها كانت تعرف كلها بقبائل المخزن[2].

أما من حيث النشاط فإن قبائل المخزن كان يغلب عليها الطابع الفلاحي، في حين كانت قبائل العبيد والزمول والدوابر تقوم بدور عسكري، وتمارس نشاط فلاحي في أوقات السلم[3].

لقد كانت كل عشيرة مخزنيه تقوم بتعبئة شبابها، فكل شاب يتعدى ستة عشر سنة، له الحق أن تمنحه عشيرته فرسا وسلاحا، ويستعد للخروج صحبة جيش الباي العسكري، وعليه يتضاعف عدد الحاملين للسلاح سنويا، وبذلك تزداد القوة العسكرية المخزنية بفرض سيطرتها العسكرية والإدارية على البايلك ومن أهمها قبيلتي الدوابر والزمالة.

---

(1) أ.ة. فتيحة خروبي، بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني وتطوره فيما بين 1563م- 1792م، مجلة المرآة للدراسات المغاربية، جامعة وهران، 2014، ص193.

(2) أرزقي المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1519م/1830م، المرجع السابق، ص163.

(3) نفسه، ص164-165.

ومن بين أهم النماذج القبائلية المخزنية الموجودة في بايلك الغرب نجد:

1. الدوابر:

تعد من أقوى القبائل في مخزن وهران، استقرت في المنطقة عام 1163ه/ 1750م كانت تتربع على مساحة أراضي تتعدى ألف وأربعمائة ألف هكتار، تتقاسم فيها الرئاسة ثلاث مجموعات هي البحايثية؛ الكراطة؛ والبنادعية[1].

2. البحايثية:

تنتمي إلى أولاد المسعود من سويد، وينحدرون من عرب بني هلال، المحال المطارف وهي أكثر الفرق التي تتولى رئاسة المخزن.

3. الكراطة:

هم أولاد الشريف الكرطي من شرفاء الراشدية بمدينة الكرط إحدى مدن اغريس الغربي، ينتمون إلى قبيلة بني راشد، ويؤلفون من 07 دواوير من الشرايفة، كراستة، فراطسة، لأولاد بن ساعد، أولاد سيدي البشير وأغوط بوحجر[2].

4. البناعدية:

نسبة إلى جدهم بن عدة بن خده المنحدر من ذرية الشيخ السنوسي وأهلهم من أجواد الحمام الحشم.

---

[1] سميرة طالي معمر، القوى المحلية ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني 1246ه/1831م ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009م-2010م، ص82-83.

[2] المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا، وفرنسا إلى أواخر القرن 19م ، ج1، تحقيق يحيى بوعزيز، دار البصائر للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990م ، ص31.

5. الزمالة:

تعني الكلمة المخيم الدال على التنقل والترحال تتكون من فرسان المخزن يرئسها قائد وقد اختصت الزمالة بتنصيب مناصب الأغا والقايد على القسمة والعرش تترأسها 08 أعراش وهي الخاليف؛ القدادرة؛ القرايدية؛ الورادية؛ المخاترة؛ الونازرة؛ البيسافة والشرابلية[1].

بالإضافة إلى الغرابة البرجية وقبائل الحشم المكاحلية والتي كان لها دور فعال في تدعيم سلطة البايلك.

– ثانيا– نماذج أخرى من القبائل المخزنية ببايلك الغرب:

– مخزن المجموعة الأولى:

2-1 مخزن وهران[2]:

– مخزن أغا الدوایر: ویضم دوایر أولاد الشریف470 فارس، أولاد شباح، دوار عین تیموشنت، قمرة50 فارسا، سیدي بختي، دواویر ومزارع سیدي بختین أولاد بوعمور، بوحجاز.

– مخزن أغا الزمالة: ویضم اونازرة، خضارة، المخالیف، واردیة، تنازات، طفراوي، حمیان الملاح {31 فارسا}ن مفتاح.

2-2 مخزن مستغانم:

– مخزن هاشم ذاروع: 50 فارسا، وهو تحت قیادة أغا الدوایر.

– مخزن برجیة السیرات: 500 فارس، وهو تحت قیادة أغا الدوایر ویضم بجایة ومستغانم وهي أربعة أقسام: بني یاهي، ساحورجة، أهل الحساین.

– مخزن عبید الشراقة: 500 فارس، وهي تحدید قیادة أغا الزمالة.

– مخزن المكاحلية: 200 فارس، وهو تحت قیادة أغا الزمالة وتضم أولاد سیدي بوزید، وأهل العمور، وعین القطار.

– مخزن الصحاري: 50 فارسا، وهو تحت قیادة أغا الدوایر.

---

[1] المزاري بن عودة، المرجع السابق، ص31.

[2] فاطمة مشطري، المرجع السابق، ص36.

– **مخزن أولاد سلامة:** 100 فارس، تحت قيادة أغا الزمالة ويضم أولاد الزمالة.

مخزن المجموعة الثانية: تضم أصحاب الاقطاعات والمزارعين:

– **مخزن أولاد خلفة:** ويضم سيدي بوعدة، دوار عين تيموشنت، شعبة اللحام، سيدي علي بوعمود.

– **مخزن أولاد زاير:** ويضم شعبة اللحام، ارحلال، عين تيموشنت، أولاد صابر.

– **مخزن الفراقة:** وهم مرافقوا أمتعة سفر الباي وخليفته وحتى الأغوات.

– **مخزن الزهالدية:** ويضم خماسة ومزارعي أغا الزمالة.

– **مخزن بني شقران:** وهم مساعدين في صفوف الأتراك، إذ يقومون بحمل الأمتعة والرسائل وتوزيع المؤن والأسلحة، ويضم أولاد سعيد، بني خميس، بني مروان، فراقيع، بني مسور، مليلة[1].

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي (قبائل المخزن، وقبائل الرعية):

لقد تعمدت السلطة العثمانية من نشر قواعد حكمها وأيضا مد نفوذها في المناطق الداخلية للجزائر أي الأرياف التي هي بعيدة عن البايلك وذلك من أجل ضمان العديد من الأمور مثل الأمن والاستقرار وسلامة المجتمع والجانب الاقتصادي وكذا الجانب السياسي، وبهذا تمكن السلطة العثمانية من التواصل مع القبائل والعشائر بهدف تحقيق أهدافها المرجوة.

ولقد جاء هذا المبحث موضحا المجال الجغرافي للمناطق الداخلية لإيالة الجزائر والذي يحمل مطلبين عنون المطلب الأول بالمجال الجغرافي للقبائل الرعية، أما المطلب الثاني عنون بالمجال الجغرافي لقبائل المخزن.

[1] فاطمة مشطري، المرجع السابق، ص37.

المطلب الأول: المجال الجغرافي للقبائل الرعية:

كانت معظم قبائل الرعية تقيم في المناطق التي كانت تحت نفوذ الإدارة المتمثلة في قبائل المخزن والقبائل المتعاونة معها والحاميات العسكرية الرابطة بين الأبراج ومدن البايلك [1].

لقد كانت قبائل الرعية تتمركز عموما في التافنة، وتشكل شريطا بسبدو، تليلة، مازونة، سعيدة وغيرها، وقسمت إلى عدة مجموعات منها مجموعة خاضعة مباشرة للباي "رعية الباي" والمجموعات الأخرى يتقاسم الإشراف فيها خليفة الباي، وفليتة، وقائد جندل، وقائد المدينة، وقايدي الشرقية والغربية[2].

ففي دار السبطان مثلا كانت قبائل الرعية التي تتمركز في المنطقة الممتدة من بوحلوان غربا إلى يسر شرقا، تابعة لأغا العرب، وكان يشرف على تلك القبائل بواسطة القياد الذين تساعدهم في مهامهم فرق الزمول والعبيد وكل واحد منهم كان يشرف على قبائل الرعية المقيمة في وطنه؛ فكان قائد وطن حجوط يتولى أمر بني مناد وسماته ومزية وحجوط وتمتد سلطته إلى وادي سبعة[3].

وكانت سلطة قائد وطن الخشنة تغطي قبائل عمال وبني عائشة إلى غاية يسر أما القبائل الواقعة بين يسر وسباو فكانت تابعة لقائد وطن يسر وهناك عدد من القبائل تابعة لقياد سباو وبني جعد وعريب وكانوا تابعين مباشرة لقائد العشور بدار السلطان[4].

---

[1] دغموش كاميلية، المرجع السابق، ص106.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص250.

[3] سعاد عقاد، المرجع السابق، ص37.

[4] نفسه، ص37.

المطلب الثاني: المجال الجغرافي لقبائل المخزن:

لعل أهم منطقة تمركزت فيها القبائل المخزنية في بايلك الغر هي السهول الوهرانية التي كانت عرضة للتهديد الاسباني والمتعاونين معه من بني عامر وللتمردات والانتفاضات الداخلية، أما باقي المناطق فتواجدهم بها يقتصر غالبا على أغراض اقتصادية وعسكرية وإستراتيجية[1].

لم يقتصر وجود قبائل المخزن على منطقة دون أخرى بل كان تواجدها في مناطق البايليكات الثلاثة وضواحي العاصمة، وهو ما مكن الأتراك من السيطرة على أغلب أرجاء الإيالة، ويمكننا إيجاز مناطق تمركزها فيما يلي:

– تقيم قبائل المخزن حول الأبراج والحصون التي كانت تقيم بها لحاميات التركية ومن أهم القبائل التي كانت تتمركز في هذه المناطق نذكر منها: هاشم ببرج بوعريريج وعمراوة ببرج سباوة، وأم نائل ببرج بيسر والخشنة ببرج تينة[2].

– نجدها في الممرات السلطانية مثل الممر السلطاني الذي يربط بين مدينة الجائر وكل مدينتي وهران ومعسكر، ونجدها أيضا بالطريق السلطاني الرابط بين الجزائر وقسنطينة مثل مخزن الزواتنة، مخزن حرشاوة، مخزن العريب[3].

– نجدها قرب القناطر والجسور مثل قنطرة الحراش حيث نجد فيها مخزن الخشنة وقنطرة الشلف الكبرى غرب مليانة وبجوار مخزن أولاد الصحاري والتي تعتبر من أهم الممرات التي كانت ترتكز على قبائل المخزن[4].

– تمركزت حول الخوائق الجبلية والممرات الصعبة وعند الجسور والقناطر الرئيسية مثل: ممر سور الغزلان وممر رأس العقبة، ومضيف وادي بير ومضيق وادي مينا[5].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي البو عبدلي، المرجع السابق، ص106.

(2) حولة عاشور، إسهامات القبائل المخزنية في تثبيت الوجود العثماني 1518م-1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ حديث ، 2019م-2020م.، ص 27.

(3) نفسه، ص 27.

(4) نفسه، ص28.

(5) نفسه، ص 28.

– عند محطات القوناق (Konaq) المتواجدة عند نهاية كل مرحلة من مراحل المخزن،؛ لتكوين محطة للقوافل ومأوى للجيش الانكشاري المتوجه نحو الجزائر أو مراكز البايلك والحاملة للضرائب الفصلية أو السنوية، كما تستخدم هذه المحطات لتوقف ساعي البريد[1].

– في النقاط التي تمر ها المحلات الفصلية أو التي تسير إلى تأديب المتمردين وفي النقاط المهددة من الهجمات الإسبانية[2].

– كانت تستقر بجوار الأسواق الرئيسية الأسبوعية منها والفيلة من بينها سوق عين اللوحة وسوق الأرباع، بالإضافة إلى تلك المستودعات الرئيسية لتخزين الحبوب وحفظ المحاصيل الزراعية[3].

ولعل أهم منطقة تمركزت فيها قبائل المخزن في بايلك الغرب هي السهول الوهرانية التي كانت عرضة للتهديد من طرف الأسبان والمتعاونين معهم من بني عامر، وأيضا لوضع حد لتدخلات المغاربة وللتمردات والانتفاضات الداخلية أما باقي المناطق فتواجدهم بها يقتصر إلا على أغراض اقتصادية وعسكرية وإستراتيجية، حيث نجد مثلا مخزن بوحلوان عند مضيق وادي جر ومخزن أولاد الصحاري عند قنطرة الشلف غرب مليانة، ومخزن عمراو بجزار برج سباو ومخزن أولاد خليف عند سوق اللوحة بنواجي تيارت[4].

أما استرهازي (Esterhazy) فذكر أن مخزن وهران كان يتألف من سبعة عشر قبيلة هي الدوابر والزمالة والغرابة والبرجية وبني شقران وشربريح وسجرارة وبني غدو والمكاحلية وأولاد أحمد وأولاد بوغرارة وعكرمة وأولاد سلامة وأولاد العباس وأولاد خويدم والحشم وعبيد الشراقة[5].

---

(1) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص86.

(2) خولة عاشور، المرجع السابق، ص28.

(3) نفسه، ص28.

(4) كاميلية دغموش، المرجع السابق، ص97.

(5) نفسه، ص97.

خلاصة الفصل:

بعد أن ترسخت أقدام العثمانيين بالجزائر أخذوا يتطلعون على إحكام سيطرتهم واستئثارهم بخيرات البلاد[1] فعملوا على إخضاع السكان وإجبارهم على طاعة الأقلية التركية وإتباع سياسة فرق تسد من خلال لجم القوة العسكرية للقبائل بواسطة إشعال نار الحرب بينها وبوسيلة اكتساب واحتضان البعض وكسر وتشريد البعض الآخر.

وبذلك وجد العثمانيون طريقة إدارية محكمة بالمنطقة وهي حكم الجزائريين بالجزائريين عن طريق التحالف مع بعض الزعامات المحلية القائمة على أساس قبلي أو ديني لأن أهم سلطة تخضع لها المنطقة خاصة في الريف هي سلطة المرابط، والقائد أو الشيخ كما لعب المرابطون دورا بارزا في حياة الناس إذ أنهم ملئوا الفراغ في المجتمع الذي ظل يعيش في عزلة عن الحكومة العثمانية[2].

كما ارتبطت الإدارة العثمانية في الجزائر، وبالخصوص في المناطق الريفية بمصطلح المخزن ويعود أصل هذه الكلمة إلى تلك المؤسسة الإدارية التي أنشأتها دول المغرب قبل الفتح الإسلامي والمتمثلة في الأعوان الإداريين المكلفين بتسيير وحفظ المحصولات الضرائب العينية المكدسة في المخازن، إلى أن أصبح هذا اللفظ يطلق على تلك الإدارة نفسها[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، 106.

[2] الحاج صادوق، الزعامات القبلية في منطقة تيارت وفعاليتها مع الوجود العثماني، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، العدد 02، 2022م ، ص250.

[3] عمر حرفوش، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني "الإدارة المركزية أنموذجا" ،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008م -2009م ، ص46.

الفصل الثاني: قبائل المخزن ومهامها المختلفة.

المبحث الأول: الدور السياسي لقبائل المخزن.

المبحث الثاني: الدور العسكري لقبائل المخزن.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي لقبائل المخزن.

خلاصة الفصل.

لقد لعبت قبائل المخزن دورا هاما في الإدارة التركية الجزائر، حيث كانت بمثابة الجهاز الإداري والحقيقي للعثمانيين في الأرياف حيث كانت حلقة وصل بين الحكام والأهالي، حيث توفر الأعوان الإداريين كما تتولى في الوقت نفسه مراقبتها وتسيير شؤونها وإحصاء وجود المساحات المزروعة والمواشي[1].

عملت الإدارة العثمانية في الأرياف على إبقاء قبائل الرعية خاضعة للمراقبة، مراقبة القياد وأشراف الشيوخ وتشديد الحراسة وذلك بالاعتماد على قبائل المخزن وذلك لإنهاء الولاء والتبعية للقبائل المتعاملة مع البايلك وإخضاعهم وربطهم بالحكم المركزي[2].

كما أصبحت مؤطرة إداريا من طرف السلطة العثمانية، حيث تطور وضع القبائل إلى أن أصبحت أحد أجهزة نظام الحكم العثماني في الجزائر، وأصبحت قوة الإدارة مرهونة بمدى ارتباطها بالقبائل المخزنية[3].

وفي المقابل وضعت الإدارة المركزية تنظيما حكما لتيسير قبائل المخزن وإخضاعهم لإرادتها فكان الدايات والبايات يعينون على رأس هذه القبائل وذلك حسب وضع كل واحد منها، وكانت هذه التعيينات خاضعة لمقاييس ومعايير معينة[4].

مما لا شك فيه أن قبائل المخزن قد أدت دور الشرطة بكل يقظة وكانت أفضل الأساليب في تدعيم الحكم العثماني بالمنطقة، ولهذا اعتبر كثير من مؤرخي هذه الفترة أن قوة الوجود العثماني كانت تكمن في الاستناد إلى هذه المؤسسة[5].

---

(1) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص168.

(2) ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث، المرجع السابق، ص230.

(3) محمد السعيد عقيب، عمر المقدم، قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر) ،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2018، ص114.

(4) سعاد عقاد، المرجع السابق، ص43.

(5) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص226.

المبحث الأول: الدور السياسي لقبائل المخزن:

لقبائل المخزن أدوار ومهام سياسية خدمت السلطة العثمانية كثيرا، وذلك عن طريق إنشاء قوانين وأحكام جديدة وقرضها على المجتمع الجزائري بمساعد قائل المخزنن.

المطلب الأول: تنصيب عشائر المخزن في المناصب السياسية العليا:

تتحدث بعض النصوص عن أهمية إعلان المزن على غرار الإنكشارية تبعيتهم لأي باي أثناء استلامه مقاليد الحكم، لدرجة يمكن القول أن إقرار باي ما في السلطة مرتبط بتبعية هاذين الطرفين، وقد ذهب Esterhazy إلى القول أن قبائل المخزن قوة مأخوذة من الجزائر لحكم الجزائر[1].

المطلب الثالث: قبائل المخزن والتناوب على السلطة:

أفادنا "استرهازي" أن لباي وهران أربع أغوات، اثنان من الدوابر، واثنان من الزمالة، وهو يختلف مع المزاري صاحب طلوع سعد السعود الذي أشار إلى أغوات الباي حسن؛ آخر بايات وهران قائلا: "وكان آغته من الدوائر بالنوبة الصناديد الثلاثة....ومن الزمالة ثلاثة أيضا بلا زايد (بدون زيادة) بقوا على ذلك إلى انقطاع الترك...."[2].

وعلى كل يشير المزاري إلى مبدأ التداول على السلطة بين الأغوات الثلاثة للقبيلة المخزنية الواحدة سواء كانت الدوابر أو الزمالة، لكنه لم يحدد حكم كل آغا مخزني، فقد اكتفى بلفظتين هما بالنوبة وبالتداول ويبقى مبدأ الاشتراك بين الدوابر والزمالة في الآغوية واضحا[3].

---

(1) M. WALSIN ESTERHAZY, De la Domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Éditeur : C. Gosselin, Paris, 1840, p25.

(2) بن عتو بلبراوات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2007م-2008م-، ص293.

(3) نفسه، ص 298.

وقد استقرت مجموعات المخزن في الأراضي المصادرة، وبذلك أمكن التقليل من الخطر الاسباني، ووضع حد نهائي لمقاومة قبيلة الامحال، وإن بقيت ذكراها عالقة بأذهان الرواة إلى القرن الماضي لشدتها وضراوتها[1] .

المبحث الثاني: الدور العسكري لقبائل المخزن:

اعتمدت السلطة العثمانية على قبائل المخزن لما لها قوة عسكرية كبيرة تمثلت في الأسلحة والفرسان والخيول المدربة، وتجنيد الشباب منذ صغرهم ليصبحوا محاربين وجنود مدربة، مما جعل السلطة العثمانية تلجأ لهذه القوة العسكرية في الكثير من الحملات العسكرية.

المطلب الأول: دور قبائل المخزن في تعزيز الجيش التركي:

كانت قبائل المخزن تقوم بتوفير الفرسان من أجل تدعيم الحاميات العسكرية المتواجدة في مختلف البايلك، وكذا حماية المحلات العسكرية أثناء خروجها إلي الأرياف لجمع الضرائب [2].

ولجأت السلطة إلى قبائل المخزن من أجل تعزيز جيشها لأن الجيش التركي في هذه الفترة كان قليل العدد ففي سنة 1769م، لم يتعدى عدد أفراده الخمسة آلاف جندي، أما في عام 1817م لم يتجاوز ثلاثة آلاف ومائتي جندي، ولهذا السبب لجأ الأتراك إلى هذا النظام لتعزيز قوتهم العسكرية لأنهم كانوا غير قادرين على تجنيد أكثر من إثني عشر ألف تركي وكرغلي أثناء الحروب [3] .

---

[1] ن بن عتو بلبراوات، المرجع السابق، ص71.

[2] تقسه، ص222.

[3] صبرينة عليان، نور الهدى صفاح، المرجع السابق، ص71.

وهكذا يمكننا التعرف على القوى العسكرية الاحتياطية لقبائل المخزن من خلال عدد الفرسان الذين كانت توفرهم العبيد التابعتين لبايلك التيطري تستطيعان المساهمة ب 1200محارب، إضافة إلى 600 فارس، تشارك بهم القبيلتان في الأوقات العادية لحفظ الأمن والاستقرار في الإيالة وكذا جمع الضرائب إضافة إلى حراسة ومراقبة الطرق ومعاقبة الجناة والمتمردين على السلطة [1].

وكانت قبائل المخزن بمثابة الشرطة المحلية ضد الحركات المعادية، تعمل على تطبيق أوامر البايلك، وحماية مصالحها وفرض احترام الرعية له، وكذا تدعيم الحاميات العسكرية بالجنود خاصة ببايلك الغرب، حيث كانت قاعدة عسكرية قوية لمواجهة الأسبان ومع مرور الوقت تنامت قوتها خاصة مع نهاية العهد العثماني[2] .

المطلب الثاني: شن الحملات الانتقامية المفاجأة ضد القبائل المتمردة:

كانت بعض القبائل لا تدفع الضرائب إلا تحت الضغط والإكراه، ولهذا يلتجئ الحكام العثمانيون إلى إرسال الحملات التأديبية.

كما زاد اعتماد البايلك على قبائل المخزن بعد برهنته على كفاءتها الميدانية في مواجهة القبائل الممتنعة عن السلطة وتغطية العجز العددي للجند التركي، ففرق الأوجاق لم تكن تتجاوز في حالات السلم 400 جندي وهو عدد قليل يصعب عليه القيام بأعباء ثقيلة كالتي تقوم بها قبائل المخزن، حيث كان باستطاعتها ساعة الضرورة أن توفر ما يقارب 30000 مقاتل بين فارس ورجل، فقد كانت من القبائل من تستطيع المساهمة عند الحاجة بما يقارب 1200 محارب زيادة على 600 فارس مثل قبيلتا الدوائر والعبيد بالتيطري[3].

---

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص181.

[2] الشيماء جوبر، نادية غضبان، المرجع السابق،

[3] خولة عاشور، المرجع السابق، ص47.

وتوفر القبائل المخزنية ما يمكن وصفه بالقوات المخزنية، حيث تكون موالية وداعمة للحاميات العسكرية العثمانية على مستوى كافة البايليكات، حيث تقوم بدعم الحملات العسكرية والحملات الموجهة لقمع التمردات والثورات، بالإضافة إلى الحفاظ على النظام العام في المناطق الريفية ودعم سلطة البايلك وتمثيله وصد المحاولات العدوانية بالإضافة إلى دورها في إخضاع الأرياف من خلال المشاركة في الحملات العقابية والمناطق الحساسة.

كانت قبائل المخزن المتعاونة مع الأتراك تمثل القوة العسكرية الهامة، فكانت تمثل النظام الدفاعي الذي وزع على المواقع الإستراتيجية الهامة الخاصة بالبايليك، والقريبة من المناطق الجبلية وبلاد القبائل حيث قامت بإحاطة هذه المناطق "بحزام أمني" على شكل حمون وأبراج أمثال برج منايل، برج ساباو، برج تيزي وزو، برج بوغني، برج حمزة، برج سور الغزلان [1] .

ولقد كانت جباية الضرائب التي تدعمها قبائل المخزن في الأرياف تقوم على الضغط والإكراه في كثير من النواحي، حيث كان الحكام يعمدون إلى سن الحملات التأديبية لإرغام الأهالي المتمردين والرافضين لدفع الضرائب المستوجبة عليهم، فهذه الحملات تعتبر وسيلة عملية في تحصيل الضرائب في المناطق المستعصية على الحكام، وهي أيضا تعتبر أداة فعالة لتنفيذ أحكام المصادرة واكتساب الغنائم التي ينال كل مشارك في الحملة نصيبا محدودا منها.

وقد ذكر الزهار فيما يخص سير هذه الحملات قائلا " أن محلة الغرب تخرج في أفريل وتقيم أربعة شهور، ومحلة الشرق وتخرج في اليوم الأول من الصيف وتقسم ستة أشهر أما قيادة السياو فلا محل لها " ومن أشهر الحملات التي كانت تقوم بها قبائل المخزن متعاونة مع جنود البايلك لتأديب القبائل الثائرة بسبب شق عصا الطاعة والخروج عن أمر الحكام[2] .

---

[1] صبرينة عليان، نور الهدى صفاح، قبائل المخزن في عهد الدايات (1671-1830م)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أكلي محند أولحاج، 1439-1440ه/2017-2018م، ص 70.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني ، ص 115.

ولا تلعب القبائل المخزنية دورا أساسيا في حالة حرب بين جيوش نظامية، بل إن دورهم المحوري يرتبط أساسا بالأعمال العسكرية في دواخل الدولة وأريافها ضد قبائل أخرى المجاورة، وقد يحدث أن ترفض بعض القبائل المخزنية أداء مهام مطلوبة من الإدارة العثمانية بحجة أن ذلك ليس من مهامها المتفق عليها.

كالذي حدث لما وجهت الإدارة العثمانية أمرا إلى القبائل المخزنية الزمول بمنطقة القبائل قصد الالتحاق بالحملة العسكرية الموجهة لقمع ثورة التجانيين وهو ما رفضته بعض هذه القبائل لاسيما قبيلة عمراوة بدعوى أن ذلك ليس من المهام المتفق عليها، وأن مهامهم تقتصر على المناطق المحيطة بهم في منطقة القبائل وليس، كما استفاد منها العثمانيون[1].

لقد أخذ الجانب العسكري أهمية وجيز كبير في علاقة السلطة العثمانية بمناطق الإيالة وسكانها ولاسيما الأرياف، حيث لعبت قبائل المخزن دورا هاما في تدعيم السلطة عسكريا على حساب السكان، حيث تقوم بدعم الحملات العسكرية والحملات الموجهة لقمع التمردات والثروات بالإضافة إلي الحفاظ على النظام العام في المناطق الريفية ودعم سلطة البايلك وتمثيله وصد المحولات العدوانية[2].

المطلب الثالث: دور قبائل المخزن في مراقبة الطرق:

وتقوم في إطار الدور العسكري كذلك بمراقبة الطرق، فقبيلة أولاد عبد النور غرب قسنطينة كان بإمكانها توفير1000محارب، وتقوم بأعمال الحراسة على مستوى الطريق الرابط بين عاصمة البايلك وسطيف، وكذلك حراسة مخازن الحبوب على مستوى البايلك، كما يمكن لمخزن حجوط تقديم1000 فارس متمرس وقد عرفوا بمهارتهم في سهل متيجة، وساهمت قبائل المخزن في صد

(1) أ.د. محمد السعيد عقيب، أ. عمر لمقدم ،قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكانية (إيالة الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 09، العدد 09، 2018م، ص113.

(2) عاشور خولة، إسهامات القبائل المخزنية في تثبيت الوجود العثماني الجزائر (1518-1830م)، المرجع السابق، ص46.

القبائل الجبلية والصحراوية الشديدة البأس ومنعت زحفها إلى المناطق السهلية الخصبة كمناطق متيجة وفرجيوة وتلمسان [1].

وقد كانت مكلفة أيضا بحراسة الأبراج والحصون والخوانق الجبلية والممرات السبعة وأماكن العبور والمسالك الرئيسية الواصلة بين مراكز البايليكات، وعند الطواحن والأسواق الموسمية بالإضافة إلى تجنيدها لإبعاد الخطر عن مطامر البايلك ومحطات القوناق[2].

كما أنها كانت تقوم بتعزيز الحملات العسكرية أثناء خروجها إلى الأرياف لجمع الضرائب، كما أهنا كانت تشارك في الحملات التأديبية، التي كانت توجه ضد القبائل المتمردة، و كان عدد الفرسان، الذين تجندهم كل قبيلة مرتبطا بالكثافة السكانية لكل قبيلة، فكانت الأوطان التابعة لدار السلطان، بما فيها قبيلة الزواتنة، المشكلة أساسا من الكراغلة، والمكلفة بحراسة سهل متيجة من غارات القبائل الجبلية، بإمكانها تجنيد ثمانية ألف فارس[3].

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي لقبائل المخزن:

لقد لعبت قبائل المخزن دورا أساسي في المجال الاقتصادي لكونها كانت تشغل معظم الأراضي الخاضعة التابعة للبايلك وتعمل على مراقبة الحركة التجارية والأسواق التي يرتادها السكان، سواء التجارة في الأرياف أو المبادلات التجارية بين الأرياف والمدن وتعيين الأداة قائدا لجمع المكوس، وتنظيمها ومقداره 10% من قيمة السلعة الواردة إلى السوق، ورسوم هذه الأسواق إنما هي طريقة تتعبها الإدارة للحصول على ضرائب في المناطق الغير خاضعة [4] .

---

[1] أ.د. محمد السعيد عقيب، أ. عمر لمقدم،قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكانية (إيالة الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد09، العدد 09، 2018م، ص112.

[2] خولة عاشور، المرجع السابق، ص47.

[3] العنتري محمد الصالح، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخهم قسنطينة، المرجع السابق، ص 72.

[4] خولة عاشور، المرجع السابق، ص42.

ومن ايجابيات هذا النظام المخزني أنه ساعد على تثبيت بعض القبائل البدوية على الأرض وتحويلها تدريجيا إلى الزراعة، إلا أنه لم يحقق الأهداف الزراعية بسبب الأعمال العسكرية التي كلفها فرسان قبائل المخزن، والتي حالت دون توسع الرقعة الزراعية والعاملين فيها ولهذا ظلت السهول الوهرانية على سبيل المثال، والتي اقتطع 78 % من مساحتها لعشائر القبائل المخزنية ذات إنتاج زراعي ضعيف[1].

المطلب الأول: الاستيلاء على الأراضي الزراعية:

تتضمن ملكية البايلك الأراضي التابعة لسلطة البايلك مباشرة وغالبا ما كان يتم الحصول عليها بالمصادرة أو الشراء أو وضع اليد، وكانت هذه النوعية من الملكية ببايلك الغرب تضم حوالي 11.25 هكتار تقيم عليها قبائل المخزن من الزمول والدوائر التي كانت تستغلها لصالح البايلك مقابل دفعها لضريبة الكراء، أو ما يعرف بالحكور التي تقدر قيمتها حوالي 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير، أو ما يقدر بحوالي 50% من الإنتاج، ولقد كانت أراضي هذا النوع من الملكية منتشرة في سهول بايلك الغرب كسهول وهران وتلمسان وغريس وسيرات والشلف[2].

وقد ترتب على هذا التطور في نظام الملكية أراضي المخزن إذ تحولت مساحات شاسعة في أراضي البايلك المخصصة لفرسان المخزن ملكيات خاصة تمكنت عائلات المنتمية للمخزن من الاستحواذ على الجزء الأكبر من المشاتي التي كانت نعيش عليها فأصبحت هذه الأسر تمارس حق الملكية بأتم معنى الكلمة[3].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، وضعية عشائر المخزن الاجتماعية، ص62.

(2) د. فارس العيد، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، العدد الخامس، جوان 2017م، ص146.

(3) فاطمة مشطري، المرجع السابق، ص48.

وقد كانت قبائل المخزن تستحوذ على مساحة كبيرة من الأراضي المقدرة بحوالي 3400000 هكتار، من المساحة الإجمالية التابعة للإدارة المركزية والمقدرة بحوالي 7825000 هكتار، ولهذا نجدها تساهم بقسط وافر من الإنتاج الزراعي [1] .

حتى أراضي البايلك فقد لاحظنا أنها كانت الوسيلة الكبرى التي تخضع القبائل المتمردة وتجعلها تستغني عن أراضيها ودفع الضرائب، حتى إن عدم التوزيع العادل لبعض الأراضي قد جعل هنالك أزمات اقتصادية عديدة والمتضرر الوحيد هنا هو الفلاح البسيط الذي تسبب فيه النشاط الحربي لفرسان المخزن، بحيث أصبحت المهام العسكرية لهؤلاء الفرسان تشكل عائقا أمام تطور الإنتاج وتحسين طرق استغلال الأرض، وتطور معارف الفلاح وتفتح مواهبه وخبراته، ويبرز هذا التأثير السلبي على الفلاحة بالخصوص في السهول الوهرانية التي كانت 78% من مساحتها مخصصة لعشائر المخزن والتي ظلت تغطي أغلب جهاتها الحشائش البرية والأشجار غير المنتجة[2].

فهي في ذلك لا تختلف كثيرا عن السهول العليا القسنطينية ونواحي الشلف وجهات التيطري الجنوبية حيث ظلت العشائر المخزنية تربي قطعان الماشية من أغنام وماعز مع بعض الأبقار وتمارس زراعة بسيطة متنقلة لا تتعدى إنتاج كمية قليلة من القمح والشعير، لان اهتمام فرسان المخزن المقيمين بها كان منصبا على المشاركة في الحملات العسكرية والأعمال الحربية التي تدر عليهم أسلابا وغنائم وفيرة.

المطلب الثاني: جمع وإحصاء الإلتزامات المالية:

ينتقل الوكلاء المخازنية كل سنة عبر الأوطان الريفية قبل حلول موعد الحصاد والجني، لضبط الملكيات المزروعة فعلا، وتقدير محصولها، وتهيئة العمل الجبائي لقياد العشر الذين يجبون هذه الضريبة بقبض عشر المحصول من كل ملكية مزروعة بمساعدة مجموعة من الحرس المخازنية[3].

---

[1] خولة عاشور، المرجع السابق، ص44.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص509

[3] L'abbé, Edmond Lambert, A travers l'Algérie, histoire, moeurs et légendes des Arabes , Paris, 1884P230.

إن السيطرة وسيادة الإدارة العثمانية على الأرياف الجزائرية كرسها قيام قبائل المخزن بوظيفة جمع وإحصاء الإلتزامات المالية فيها، فهي مصدر دخل هام لخزينة الإيالة، لا سيما في الفترات الأخيرة من الوجود العثماني حتى صارت علاقة الإدارة العثمانية المجتمع عموما والريفي خصوصا علاقة جبائية بالدرجة الأولى وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة المجتمع[1].

يتلقى القايد الأوامر من الباي ومن مهامه في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن العام والاتصال بالسلطات العليا عند الضرورة، ويعتبر القايد المسئول المدني[2] والعسكري في الوحدة الإدارية التي تحت تصرفه وحكمه إقطاعي استبدادي.

تثبت مصادر أخرى حرس السلطة على إذلال المجتمع الريفي وذلك بفرض أنواع غريبة من الضرائب، وعلى رأسها ضريبة الضيفة التي عانت منها الأسرة الريفية على وجه خاص، ولا سبيل للشك أن مرور أفراد المحلة بأي خيمة من خيام الأسر الريفية لا يمكن إلا أن يحدث ضررا ماديا مصاحبا للقلق والكبت النفسي، ناهيك عن بث الرعب والعنف في نفوس سكان تلك الخيام، فتراهم يسارعون لخدمتهم تفاديا لغضبه الذي قد لا يحمد عقباه[3].

وبالتالي فقد اعتمد العثمانيون على قبائل المخزن في عملية تحصيل الضرائب التي كانوا يعانون فيها من الرفض والمعارضة التي لقوها من السكان الجزائيين، وباعتبار قبائل المخزن من العناصر المحلية فان ذلك ساعدهم كثيرا على تفادي الوقوع في صدامات مباشرة مع الأهالي، كما أن هذه السياسة تعتبر بمثابة إستراتيجية جديدة لإخضاع المحكومين[4].

---

[1] أ.د. محمد السعيد عقيب، أ. عمر لمقدم، قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2018م، ص115.

[2] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص95.

[3] شارل فيرو، تاريخ جيجل، ت: عبد الحميد سرحان، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع، 1431ه/2010م، ص66.

[4] سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر، 1671م-1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، 1433ه/2012م، ص120.

كما أصبحت قبائل المخزن مصدر تموين للجيوش النظامية وتزويدها بالفرسان وبالمواد الغذائية، ودعائم إستراتيجية في جباية الضرائب كاللزمة والمعونة على عدة قبائل من الرعية والقبائل المعارضة لسلطة الإيالة، وتشير بعض الكتابات التاريخية أن بعض الدايات منحوا لقبائل المخزن كل الصلاحيات في ترسيم وتنصيب البايات وخلعهم كما هو الحال مع حسن باشا الذي أمر بتحريك أربعين رجلا من فرسان عمراوة المخزنية ليكونوا سندا معنويا وماديا للباي الجديد الذي نصب مكان صالح باي على مدينة قسنطينة عاصمة البايلك[1].

وبالفعل أصبح هذا المورد المالي الذي يتحصل عليه فرسان المخزن من قبائل الرعية يتشكل دخلا محترما ودعما ماليا لا يمكن التقليل منه، لا سيما في أواخر الفترة العثمانية عندما أصبح للمجموعات المخزنية نفوذ خاص وتأثير ملموس على مناطق شاسعة من الإيالة الجزائرية، كما هو الحال في الأراضي المعروفة باليعقوبية الواقعة جنوب معسكر والممتدة حتى الشط الشرقي، حيث كانت قبائل الدوائر والزمالة المستقرة في الجهات الشمالية، تمارس سلطة خاصة على القبائل الرعوية المقيمة في هذه الجهات[2].

وعن التزامات الأغوات المخازنية –بايلك الغرب نموذجا- ذكر استرهازي أن أغوات الدوائر يدفعون للباي أربعون ألف ريال بوجو مقابل حصولهم على القندورة أو البرنوس الذي يرمز إلى الشرف، أما أغوات الزمالة فيدفعون عشرون ألف ريال بوجو، وفي كل ستة أشهر يدفع الأغوات المخازنية الأربع أو الست للباي ضريبة المنصب، وهم الذين لهم صلاحية تعيين القياد في مخزنهم ويتسلمون حق أو ضريبة البرنوس.

---

(1) أحمد الشريف الزهار، ,مذكرات ,تحقيق احمد توفيق المدني , موفم للنشر– الجزائر 2011 م، ص ص 64-65.

(2) سعيدوني نصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص217.

ويضاف إلى هذه الأسواق تلك المستودعات الرئيسية لتخزين الحبوب وحفظ المحاصيل الزراعية المعروفة بمطامير البابليك، وكذلك الطواحين المائية، وما دامت هذه المستودعات والطواحين تقع في الغالب بالقرب من المراكز العسكرية أو عند مخارج المدن، فإن مهام قبائل المخزن انحصرت في مساعدة فرق الجيش الانكشاري على حراستها والتعرف على الأهالي الذين يتزودون منها، وذلك قصد مراقبتهم وفرض الضرائب عليهم [1].

وبهذا نرى أن الأراضي المخزن كانت تدخل ضمن إقطاع غير قابل للقسمة يتم استغلاله من طرف فرسان المخزن مقابل شروط معينة تتمثل في ضرورة تأدية الفارس لواجبه مقابل انتقال الأرض إلى ابنه الأكبر أو من يكون على رأس عائلته من الإخوة والأبناء الآخرين في وفائه، وخير مثال نستدل عليه أن الأراضي لم تمنح نهائيا لأفراد العشرة مقابل تأدية خدمات معينة[2].

---

[1] نفسه، ص219.

[2] خولة عاشور، المرجع السابق، ص43.

خلاصة الفصل:

لقد هدف هذا الفصل والمعنون بالإدارة المتعددة لقبائل المخزن، بدراسة دور هذه القبائل المخزنية في إيالة الجزائر كون أن العثمانيين قد بحثوا عن السند الذي يتكئون عليه وخاصة في المناطق الداخلية للجزائر، أي مناطق الريف الجزائرية، وبهذا قاموا بتجنيد ما يعف بقبائل المخزن لصالحهم ولصالح أهدافهم المختلفة ليس فقط من الجانب السياسي؛ بل تجاوز دور قبائل المخزن ليشمل دورا عسكريا وكذا اقتصاديا وغيره من الأدوار التي قام بها؛ والذي فضل خدماتهم وطد العثمانيون حكمهم ورسوا به في يف الجزائر؛ من خلال مساهمة قبائل المخزن أيضا في تحصيل الضرائب والمشاركة في مختلف الحملات العسكرية التي كان تقوم بها السلطة العثمانية.

بالإضافة إلى تكريس الهيمنة العثمانية على الأهالي بواسطة هذه القبائل وفي هذا يقول عمار هلال في كتابه دراسات وأبحاث ما يلي:

- لم تكن- قبائل المخزن- مهيكلة عسكريا للدفاع عن الوطن عند الضرورة، وإنما كانت عصابات قمعية تتدخل لفرض السياسة المركزية لا غير، الشيء الذي جعلها تبتعد عن أهدافها الوطنية العليا[1].

[1] عمار هلال، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر 1830م- 1962م، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، 2016م، ص32.

الفصل الثالث: الوضع الإقطاعي لقبائل المخزن وانعكاساته على الريف الجزائري.

المبحث الأول: نشأة الوضع الإقطاعي لقبائل المخزن.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للوضع الإقطاعي (السياسة الضريبية).

المبحث الثالث: الآثار السياسية للوضع الإقطاعي لقبائل المخزن.

الآثار الاجتماعية للوضع الإقطاعي لقبائل المخزن.

خلاصة الفصل.

المبحث الأول: نشأة الوضع الإقطاعي لقبائل المخزن:

لقد توزعت على أقاليم الإيالة الجزائرية مختلف أنواع الأراضي الفلاحية والزراعية، وهي الأراضي التابعة للبايلك؛ مملوكة للدولة العثمانية، أراضي الوقف وأراضي أخرى كأراضي الملكية الخاصة والأراضي التي تستغل بصفة جماعية من قبل القبائل.

إن التقسيم الذي قامت به الإدارة العثمانية كان مساعدا بشكل فعال لها من ناحية وضع سياسة جبائية تفرض على جميع الأراضي الفلاحية بمختلف أصنافها، وذلك بتسخير هذه الأخيرة لمجموعة من الآليات من أجل تحصيل مختلف الضرائب والرسوم النقدية والعينية؛ الفصلية والسنوية، وكانت تنفق هذه المحاصيل على أجهزتها الإدارية والعسكرية أيضا، ما أدى إلى تأثر الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لسكان الجزائر في مختلف المناطق، وهو ما نحاول الوصول إليه من خلال التعرف على أنواع الأراضي.

المطلب الأول: الأراضي المملوكة للدولة العثمانية (أراضي البايلك):

أطلق على الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة العثمانية آنذاك اسم البايلك، وقد أخذ هذا الاسم من المصطلح التركي Beyliği، الذي يحمل معنى الإمارة أو الدولة أو المقاطعة، لذلك كانت ملكية هذا النوع من الأراضي تعود للدولة العثمانية وتخضع بالتبعية لتصرف الحكام الأتراك فيها[1].

[1] ط.د محمد الصالح بلعقون، نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر 1519م-1830م، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2022، ص37.

تعرف محليا بأراضي المخزن أو البايليك وهي الأراضي التي تمت حيازتها من طرف الحكام بالشراء أو وضع اليد عليها عند المصادرة أو عند إجلاء السكان المقيمين بها، وعرف هذا النوع من الملكيات توسعا ملحوظا منذ أواسط القرن 11 هـ. منتصف القرن 17م، وتشمل على مساحات شاسعة وقابلة للاستصلاح، وبها أخصب الأراضي المناسبة للفلاحة وتنتشر حول مدينة قسنطينة في شكل حزام متصل من الأراضي، إذ تغطي مساحة تقدر بحوالي 112،351 هكتار[1].

لقد تميزت أراضي البايلك في الفترة العثمانية تحديدا بضبط السندات في السجلات عن طريق وسائل عديدة العادية كالشراء والحيازة بوضع اليد على الأراضي الفلاحية الشاغرة.

إن نظام الملكية الذي عرفته عشائر المخزن والذي ظل يكتنفه الغموض وتثار حوله التساؤلات والاستفسارات في كثير من الأحيان، كان يعتبر الدعامة التي كانت تقوم عليها الصفة الإقطاعية التي اكتسبتها عشائر المخزن، فضلا على أن نظام الملكية في حد ذاته يحدد لنا الطابع العام للحياة الريفية في تلك الفترة ويرسم لنا الإطار الخاص بها[2].

المطلب الثاني: الأراضي الفلاحية الوقفية (أراضي الحبوس):

كانت الأراضي الفلاحية الوقفية أثناء فترة التواجد العثماني بالجزائر تحبس على مقاصد خيرية خيرية وتوضع تحت إشراف نظار الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والشواش، للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية، مثل اليتامى والعيون والسواقي ومؤسسة الحرمين الشريفين والجامع الأعظم المسجد الرئيسي لأتباع المذهب المالكي[3].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1431ه/2010م، ص 16.

(2) نفسه، ص17.

(3) ط.د محمد الصالح بلعقون، المرجع السابق، ص40.

وتشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن، وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أول لقبائل تستغلها مقابل أجر يتفق عليه، وإذا كانت من الأراضي الخالية من السكان والتي لا ينتفع بها فهي موات ومن أحياها فهي له وإن كانت قريبة من العمران افتقر محييها إلى إذن الحاكم بخلاف البعيدة من العمران[1].

نظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الأراضي والمعاملات القانونية الخاضعة لها بحيث تصبح خارجة عن الاستعمال المتعارف عليه سواء بالنسبة للملكيات الخاصة بالأفراد أو التابعة للدولة أو الأراضي العائدة للقبائل والمجموعات الريفية، فلا تخضع لأية ضريبة أو رسم، ولم تكن تتعرض لأية مصادرة أو حجز من طرف الحكام وهذا ما ساعد على عدم تفتيت الملكيات الموقوفة وحال دون انتقالها من يد إلى أخرى[2].

لذلك بهدف الحفاظ على ملكيتهم وحمايتها من تسلط الحكام، لجأ ملاك الأراضي الفلاحية الخاصة إلى نظام الوقف الخاص الذي طغى آنذاك على الوقف العام وأصبح يشكل النسبة الغالبة لا سيما في المدن، كما لجأ إليه بعض الملاك أحيانا لحرمان الإناث من الإرث والحفاظ على أملاكهم ضمن عائلاتهم[3].

---

(1) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م، ص59.

(2) نفسه، ص40.

(3) ط.د محمد الصالح بلعقون، المرجع السابق، ص41.

المطلب الثالث: الأراضي الفلاحية المملوكة ملكية خاصة للأفراد (أراضي الملك):

هي الأراضي التي يشغلها أصحابها مباشرة ولا يتوجب عليهم نحو الدولة سوى فريضة العشر والزكاة وكانت الملكيات الخاصة بمنطقة قسنطينة تشمل على 11.250 هكتار يشمل منها 9000 هكتار لإنتاج الحبوب و4000 هكتار لإنتاج الفواكه والخضر وتأخذ منها الدولة 20.762 هكتار قيسة حبوب في شكل ضريبة العشور والزكاة، أما الملكيات الخاصة بباليك التيطري فكانت تمد الدولة سنويا 1330 حمولة جمل بمثابة الزكاة والعشور[1].

وهي قليلة ولا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن، وهي شبه إقطاعية، يستأجر المالك فلاحا يدفع عنه ديونه إن كانت له ديون لكي يصبح من أملاكه، ثم يسكنه احد الأكواخ في المزرعة ويكلفه بعمل معين، ويعطيه بقرة أو بقرتين حسب الاتفاق والطاقة، يعتني بهما وينتفع مقابل كذا من أرطال الزبدة، تسلم في زمن محدد، وفي آخر السنة عندما تجني المحاصيل، يتقاضى الفلاح خمس المحصول بعد أن تخصم منه الديون المترتبة عليه[2].

وقد نتج عن هذا التطور في نظام ملكية أراضي المخزن أن تحولت مساحات شاسعة من أراضي الباليك مخصصة لفرسان المخزن إلى ملكيات خاصة، عندما تمكنت بعض العائلات المنتمية إلى المخزن من الاستحواذ على الجزء الأكبر من أراضي المشاتي التي كانت تعيش عليها، وأصبح في استطاعة هذه الأسر أن تمارس حق الملكية بأتم معنى الكلمة من توارث وبيع وشراء وغير ذلك[3].

---

(1) عقبة خضير، النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني ما بين القرن 17م—19م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 06، ص234.

(2) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص58.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص502.

المطلب الرابع: الأراضي الفلاحية الجماعية (أراضي العرش):

تعرف في الجزائر بأراضي العرش إذ يغلب على هذه الأراضي الطابع البدوي، والتنظيم القبلي كونها تستغل جماعيا حسب حاجة وقدرة أفراد القبيلة وتحت مراقبة شيخ الدوار وتستغل في إنتاج الحبوب بالإعتماد على أسلوب الزراعة الواسعة.

يعتمد هذا النوع من الأراضي على تضامن أفراد القبيلة فيما بينهم كونه يتلاءم مع نمط المعيشة القبلي من جهة والروابط الاجتماعية من جهة أخرى وليس على خصوصية الفرد أو الأسرى، حيث يكون الاشتراك معاً في الرعي و التزود بالأخشاب وهو نوع لا يخضع للبيع أو الشراء أو الوراثة.

تفرض عليه غرامة سنوية تدفع نقداً وقد وجدت قبائل في مناطق جبلية أو صحراوية بالجزائر ظلت بعيدة عن مثل هذه الالتزامات، ولهذا لجأ العثمانيون إلى شن حملات عسكرية عليها وإلزامها بتقديم الإعانات والهدايا عن طريق شيوخها[1].

وهي أراضي العرش التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته، ولكن الأسبقية تعطى للمعوزين حتى يتخلصوا من الفقر والفاقة، وإذا كان احد أبناء القبيلة قادرا على العمل وهو لا يملك وسائل الإنتاج، فانه يشترك مع غيره أو يطلب معونة من أقربائه الأغنياء حتى لا يضطر إلى الاشتغال لدى مالك من قبيلة أخرى، وهو عيب كانت تخشاه القرية[2].

---

[1] عبد الجليل رحموني، اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1830/1520م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس 2015/2014/1436/1435م، ص 133.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص59.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للوضع الإقطاعي (السياسة الضريبية) :

لقد أعطت الحكومة العثمانية بالجزائر الأراضي إلى القبائل المتحالفة معها قصد استغلالها وحتى تجنب نفسها عبأ التكاليف المالية التي يطرحها الجندي الانكشاري فكان تأسيس هذه القبائل المسماة بالقبائل المخزنية فبالجهة الغربية بوهران كانت قبائل الدوائر والزمالة متربعة على أراض واسعة، مقابل الإعفاء من بعض الضرائب، وبعد سنة 1792م أصبحت هذه القبائل متسلطة على قبائل المنطقة الغربية، حيث كانت تملك الدولة منه حوالي 78٪ من أراضي المنطقة، وبالشرق الجزائري نفس الشيء أعطيت أراض لبعض القبائل الموالية مثل قبائل الزمول، وعرفت بأراضي "الجوابرية" واحتلت مساحات شاسعة في عهد صالح باي التي استقرت بها[1].

واستفادت الدولة من فريضة العشر والزكاة، كما تأخذ عليها رسوم سنوية ومنح أراضي البايلك إلى قبائل المخزن ساهم في إهمالها سواء في الإقليم الوهراني أو بالسهول العليا القسنطينية أو بنواحي الشلف أو جهات التيطري الجنوبية حيث ظلت العشائر المخزنية تربي الماشية، مع فلاحة بسيطة لا تتعدى إنتاج بعض المقادير من القمح والشعير، ويرجع ذلك إلى تركيزهم على أموال وغنائم الحملات العسكرية[2].

المطلب الأول: الزكاة والعشور:

هي قدر معين من لدن الشرع، يؤخذ من نتاج الأرض والحيوان والعشور من الضرائب الشرعية التي تمس الأرض مباشرة كالملكيات الخاصة والخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية وتأخذ منها عشر المحصول تحدد كمية العشور وفق مبدأ "الزويجة" أو "الجابدة" والتي يقوم ثوران بحرثها، ومقدرة بثمان إلى عشرة هكتارات وعلى هذا الأساس تؤخذ الضريبة على الحبوب، وتقدر عادة بحملي جمل، أحدهما من القمح والآخر من الشعير، ويتم تقدير كميات العشور من طرف قائد

---

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، ص151.

[2] ناصر الدين سعيدوني، وضعية عشائر المخزن، المرجع السابق، ص74.

العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع الذي يقوم بتوفير الكمية اللازمة في مخازن الحواضر أو في المراكز المؤقتة في البوادي[1].

وكانت هذه العملية تلقى اهتماما خاصا من الحكام فيتم تخصيص مواقيت معلومة يتم فيها دفع الضريبة من مؤونة وعشور إلى مخازن دار المؤونة المنتشرة في البايلك، من خلال إعلان البراح في الأسواق يوم فتح باب القصبة لتلقي ما كلف به الناس ويقوم الخوجة بتقديم وتسليم لكل شخص قام بتسديد الضريبة وصل كتابي[2].

وأيضا من صور الاهتمام بالضرائب الفلاحية ما قام به صالح باي مثلا عن طريق تقسيم البايلك إلى قسمين: شرقي وغربي، ويشرف على كل منهما قايد جبري، الخاضع لقايد الدار بقسنطينة، ويتقاضى مقابل عمله ضريبة الزمام ويقوم بخرجتين في العام إحداها في الخريف لمراقبة أعمال الحرث، والأخرى بعد الحصاد لاستخلاص ضريبة الجبري، التي قدرت بـ5 و12صاعا قمحا، ومثلها شعيرا، مع عشر شبكات من التبن كعلف للحيوانات[3].

المطلب الثاني: الغرامة:

تفرض الغرامة على القبائل البعيدة عن مركز السلطة مثل الحنانشة وأولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة بايلك الشرق، وأولاد مختار بايلك التيطري، فتفرض عليها غرامة مرة واحدة، انطلاقا من معلومات يمدها القائد بمساعدة شيوخ الدواوير، وتوزع الغرامات على الدواوير حسب عدد الخيام وحسب ما يملك كل دوار من ثروات، وتفرض في أوائل الربيع، لتسلم لخليفة لباي مباشرة[4].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص88.

(2) . Henri Federmann, «Notices sur l'histoire et l'administration du belik de titri», in R.A, A12, N° 09, Juillet 1865, P 215

(3) العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص81.

(4) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص95.

وفي أواخر العهد العثماني كانت تقوم بجمع هذه الغرامة القبائل المخزنية مثل عريب Arib والمقدرة بحوالي 1000 بوجو إلى البايلك أما القبائل المستقرة في التل فكانت الغرامة مقسمة إلى غرامة الصيف وتدفع عينا وجزء منها نقدا، أما غرامة الشتاء فتدفع نقدا ومقدرها محدد مسبقا حسب ما تملكه كل قبيلة، وكل فرد من أفرادها عليه تحمل أو أداء جزء من هذه الغرامة[1]

كذلك بدو الصحراء أثناء مبادلاتهم التجارية مع الشمال، أو للحصول على حق مرور قوافلهم لتصريف بضاعتهم بالموانئ البحرية، يدفعون غرامة تعرف باسم الحصة وكانت تؤخذ على كل حمل يشترى من الأسواق يدفعون عليه دورو اسبانيا واحدا، وفي بايلك التيطري وصل إلى ريال ريال بوجو 1.8 فرنك وكان يجمعها قائد كرغلي ورعاة الهضاب العليا عند تنقلهم بحثا عن المراعي لقطعانهم في فصل الصيف، وعلى كل قطيع يرعى في المناطق التلية يقدمون عليه خروفا مقابلا له[2].

المطلب الثالث: اللزمة:

تعتبر اللزمة ضريبة شخصية، وتؤخذ من القبائل الرحل، مثل قبائل النهد والخمير التي كانت بين مد وجزر بين الجزائر وتونس فقد كانت تدفع لزمة مكونة من أدوات فلاحية تارة إلى باي قسنطينة وتارة أخرى إلى باي تونس وهذا يرتبط بمدى السماح لتلك القبائل بالتعامل التجاري مع الأجانب وعلى رأسهم الفرنسيين، كما فرض هذا النوع من الضرائب على العقار ويدخل فيها حتى الأشجار المثمرة مثل أشجار النخيل التي يؤدي مالكها ثمنا معينا على كل نخلة بإنفراد، وبعض القبائل كانت تلتزم بتوفير عدد من الخيول الأصيلة للدولة كلزمة سنوية مثل القبائل اليعقوبية وبني أنجاد وسكان الجنوب الوهراني وسهول وادي الشلف[3].

---

(1) H. **FEDERMANN**, **Notice sur l'histoire** et l'administration du beylik, page 120.

(2) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص96.

(3) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص153.

– الكراء:

أو ما يعرف بالحكور، كانت الدولة تقوم بكراء بعض من أراضيها عن طريق البايات الذين يؤجرونها لقادة العرب وهؤلاء بدورهم يؤجرونها إلى الفلاحين من العرب، وسعرها يختلف باختلاف موقعها ، واستغلت إما في غراسة الأشجار المثمرة أو الحبوب، ويصل سعر تأجير الأرض للفلاحين ما بين 3-5 باطاقا قردة 65 فرنكا لرعي الماشية وهي مقدرة ب10هكتارات تقريبا.
وتأخذ عليها ضريبة الخراج وفريضة العشر أيضا، فكانت توفر هذه العملية مبالغ مالية لخزينة الدولة، مثل قسنطينة فقد قدرت بحوالي 137.547 ريال بوجو سنويا[1].

إلى جانب ضرائب أخرى كانت تذهب إلى جيوب عمال الدولة مثل ضيفة الباي وهي كحق للترحيب ولم تكن مستقرة في قيمتها مثلا جعفر باي التيطري 1813م-1814م لما دخل إلى الأغواط تحصل على 10 ألاف بوجو وضريبة الفارس، العلفة، حق الجياد، جمرك والمكس أما المناطق التي لم تخضع مباشرة إلى الحكم العثماني، فكانت تقوم بتقديم أداءات ضريبة مقابل استقلالها كغرامات سنوية كمناطق بلاد القبائل مثل فليسة، زواوة بجرجرة وأخرى بالصحراء مثل بلاد ميزاب وبالنجود مثل مناطق قبائل الرعاة المتنقلين، الذين صعب إدارتهم ولذلك اكتفى منهم العثمانيون بأخذ الضرائب بطرق تعسفية[2].

لقد لجأت الإدارة علاوة على ما كان يتأتى من الأراضي التي يديرها خوجة الخيل يدفع مقابلها 48.000 دينار سنويا إلى حوالي 5300 سلطاني إلى الخزينة[3]، والأملاك المحبسة التي يشرف عليها بيت المال ويديرها خوجة بيت المال فهو كذلك يدفع مبلغ مالي معين ومهم في نفس الوقت إلى الخزينة، كما وفرت مزارع الدولة التي استغلت بعدة طرق وتحت نظر وكيل تركي أو منحها لأصحاب المراتب مقابل أداء مالي، أو ما يتأتي من الثروة الحيوانية التابعة لها، وهذه

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، دراسات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص49-50.

(2) فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771م-1837م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، 1989م-1990م، ص95.

(3) ناصر الدين سعيدوني، وضعية قبائل المخزن، المرجع السابق، ص318.

الضرائب وفرت مداخيل متنوعة، سهر على جمعها رجال إداريون كقائد العشور الجبري، عزب الجمال، عزب البقر وقائد عزب الجلابة المواشي، مثلا وفرت هذه الأنواع من الضرائب لمقاطعة الشرق ما مقداره 03 ملايين فرنك.

فوفرت تلك الأملاك موارد مالية غطت الجزء الذي عرفته خزينة الحكومة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن الموالي له، ولضمان دخول تلك الضرائب إلى خزينة الدولة قامت بتعين على كل وطن قائد ويكون غالبا إما تركيا أو كرغليا أو علجا ويعين من طرف الداي بتوصية الباي، ويكون حاكما على وطن أو عدة أوطان، وكان يشرف على شؤون القبائل التي يحكمها بواسطة شيوخها ويسهر على الحفاظ على الأمن والسير الحسن للأسواق التي تنعقد في المناطق الخاضعة له، السهر على امن الطرقات، رئاسة عملية توزيع الأراضي المخصصة للحراثة ويساعد أعوان الباي على توزيع البذور كما سندت له مهمة جمع فرسان المخزن وقيادتها[1].

المبحث الثالث: الآثار السياسية للوضع الإقطاعي:

لقد أرغمت الإدارة العثمانية على شن حملات عسكرية لإرغام القبائل المتهربة من دفع ما عليها من مستحقات ضريبية ولا سيما في تلك القاطنة في المناطق الوعرة واتبعت سياسة "العصا الغليظة" مستخدمة القوة في إخضاع السكان الممتنعين والمتهربين من دفع الضرائب، وقد أوجد العثمانيون آليات جديدة تمكنهم من التحكم في الأسواق وضبطها ومراقبة العصاة عن طريق تشييد الأبراج وتزويدها بالحاميات العسكرية[2].

---

[1] ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني، المرجع السابق، ص41.

[2] محمد وقاد، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 01، جامعة برج بوعريريج، جانفي 2021م، ص103.

وقد كان لهذه الإستراتيجية التي أوجدتها الإدارة من أجل القضاء على سلسلة التهرب الضريبي انعكاسات سلبية بازدياد نفقات البناء والتشييد والنقل والإعاشة والإمداد ما زاد في العجز المالي الذي كان يصيب الخزينة العثمانية[1].

وكما أشرنا سابقا، كثيرا ما كانت السلطات الحاكمة تلجأ إلى هذا الإجراء؛ مرة على الأقل أو مرتين؛ واحدة في الخريف، وأخرى في الربيع من كل سنة لاستخلاص الضرائب والعوائد، أو لتأديب القبائل المتملصة من هذه المطالب، وغالبا ما تنتهي هذه الحملات بنتائج جد وخيمة على حياة هذه القبائل التي تتوجه إليها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ونظرا لأن عماد هذه الحملات كان يقوم على فرسان المخزن؛ فإن عداوة كبيرة كانت نشأت بينهم وبين مختلف قبائل الرعية[2].

المطلب الأول: ثورة ابن الأحرش:

يعرف لدى العامة بابن الأحرش، أو بالبودالي وأصله من عرب المغرب الأقصى، فقد قيل إن من المغاربة ابن الأحرش قد جمع جيشا والجزائريين، وانضم إلى الجنود المصريين من أجل محاربة الفرنسيين وأظهر أثناء المعارك شجاعة كبيرة مما جعله يكتسب شهرة وصيتا، فبعد أن مكث ابن الأحرش بعض الوقت في تونس انتقل إلى مدينة عنابة على ظهر إحدى السفن الإنجليزية، واستقر به المطاف في مدينة جيجل، وهناك بدأ ابن الأحرش دعوته ويقوم بالإعداد لإعلان الحرب على السلطة الحاكمة في الشرق الجزائري[3].

---

[1] محمد وقاد، المرجع السابق، ص 103.

[2] د. أحمد بحري، ضرائب الجزائر العثمانية من خلال بعض الظهائر المازونية، المجلد 09، العدد 10، لمجلة الجزائرية للمخطوطات، 2013م، ص15.

[3] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م-1830م، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، الإسكندرية، 1988م، ص89.

فقد تمكن من جمع عدد كبير من الأنصار، وكان أول نشاط قام به هو تسليح السفن، وأمر بحارتها بالإغارة على السفن الفرنسية التي كانت تصطاد المرجان في السواحل الجزائرية الشرقية، واستولوا على إحدى السفن الفرنسية، وأسر أربعة وخمسين منهم وبعد هذه الغزوة الناجحة قرر ابن الأحرش أن يعلن الحرب على السلطة الحاكمة[1].

لقد عرفت مدينة وهران في العهد العثماني العديد من الاضطرابات العسكرية والسياسية والتي والتي كان أطراف النزاع فيها بايات وهران المتعاقبين؛ دفاعا على السلطة العثمانية؛ أما الطرف الآخر فهم أصحاب السلطة الدينية، أو الطرق الصوفية والمرابطون المتواجدون في بايلك الغرب .

وتعد ثورة درقاوة من أخطر الثورات والاضطرابات، وقادها عبد القادر بن الشريف؛ فلقد كان المرابطون والطرق الصوفية هم السلطة الروحية للجزائريين وهذا ملا يقدمونه من خدمات تعليمية واجتماعية؛ وقد جعل هذا الأمر علاقتهم بالسكان علاقة روحية متينة عكس علاقة السكان بالسلطة العثمانية، وينتسب ثوار درقاوة إلى الطريقة الصوفية التي ترجع أصولها إلى الطريقة الشاذلية[2].

حيث ظهرت هذه الثورة في عهد الباي مصطفى المنزالي الذي انهزم في معركة، حين التقى جيش الباي بجيش ابن الشريف الدرقاوى، فانهزم الباي وتراجع إلى مدينة وهران، ثم قام الثوار الدرقاويون بإحكام سيطرتهم على معظم مدن بايلك الغرب، واستولوا على معسكر العاصمة للبايلك بالإضافة إلى مدن مليانة ومازونة، والقلعة، وتلمسان، وتم القضاء على الحاميات التركية الموجودة في تلك المدن[3].

---

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م-1830م، المرجع السابق، ص90.

[2] عبد القادر بلغيث، الحياة السياسية والاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير، كلية العلوم والحضارة الإسلامية، الجزائر، 2014م، ص 58 – 60.

[3] نفسه، ص60.

لقد بدأ ابن الشريف يعد عدته، وعتاده، وجنوده من أجل أن يشن الحرب على سلطة البايلك في الغرب الجزائري، ويرجع ذلك إلى أنه عندما كان بالغرب الأقصى عند شيخهمُحَّد العربي العربي الدرقاوي قال له "يا سيدي أن بوطننا قوما الناس، وال يميزون بين العلماء والأولياء وغيرهم، وغيرهم، نسأل منك أن يكون هلاكهم على يدي؛ ليستريح منهم العباد وتطهر منهم البلاد، فقال له عليك بجهادهم وقتالهم وأن هلل ينصرك عليهم [1].

فإن الأسباب التي دفعت ابن الشريف إلى القيام بالثورة هي شبيهة بتلك الأسباب التي أدت إلى نشوب ثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري، كما اتبع ابن الشريف نفس الطريقة التي اتبعها ابن الأحرش في عملية جمع الأنصار ونشر الدعوة، وقد كان لثورة ابن الشريف عدة نتائج من أهمها توقف النشاط الزراعي طول فترة الحرب مما أدى إلى قلة الحبوب، فارتفعت أسعارها، كما خلفت الحروب خسائر بشرية ومادية.

المطلب الثاني: ثورة التجانيين:

إن العداء الذي وقع بين الطريقة التيجانية، والسلطة العثمانية بدأ منذ الإعلان عن تأسيسها في عام 1782م، والذي ترجمته المضايقات المتكررة على عين ماضي التي كانت عبارة عن المركز الرئيسي للطريقة فإن أول حملة ضد الطريقة كانت قائدها الباي "مُحَّد الكبير" باي الغرب الجزائري الجزائري عام1784م، وكان هدفها تشديد الحصار على عين ماضي، والحد من نشاط التيجاني، وفى العام الموالي قد جهز صالح باي قسنطينة حملة أخرى على عين ماضي[2].

[1] عبد القادر بلغيث، المرجع السابق، ص60.

[2] عائشة باية، الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني 1519م-1830م، مجلة متون، المجلد الثامن، العدد الرابع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، جانفي 2017، ص355.

وبعد سنتين قام عثمان باي ابن الباي مُحَمَّد الكبير بشن حملة أخرى على عين ماضي، فكانت فكانت تلك المضايقات الكثيرة وراء هجرة الشيخ أحمد التيجاني إلى فاس عام 1798م حتى يحافظ على طريقته من الزوال فلقد كان حريصا على تقوية طريقته بوطنه من خلال توصية الشيخ صاحبه الحاج علي التماسيني بإعادة ابنيه إلى عين ماضي[1].

وزاد من حدة التوتر والعداء بين التجانيين والعثمانيين أنه عندما ذهب مُحَمَّد الكبير إلى الحج، الحج، سمع الداي حسين بمغادرته فأمر الباي قسنطينة بإلقاء القبض عليه فور رجوعه من الحج؛ لكنه لم يتمكن من ذلك.

لقد كانت هذه الثورات أحد أهم الأسباب الأساسية لضعف الدولة، والإسراع في عملية إنهاء الحكم العثماني في الجزائر، فلقد كان لهذه الانتفاضات الانعكاس السلبي على ركود الحياة الثقافية والاقتصادية، فقد عمل العثمانيون على تفريق العلماء والطلبة وتعطيل نشاطهم الديني المتصوفة هو الطابع الغالب على تلك المرحلة[2].

وقد هدفت هذه الثورات إلى وضع حد لاستنزاف خيرات الريف، وتسخير سكانه لفائدة الامتيازات الأجنبية والاحتكارات التي كانت في أيدي اليهود التي كانت تهدف إلى تصدير أكبر كمية من المواد الأولية، والحبوب التي يقوم بإنتاجها الريف بأسعار زهيدة في فترة كانت فيها المجاعة المجاعة والأمراض تعصف بالسكان، وذلك بأمر من الداي مصطفى باشا الذي مكن التجار اليهود، ومنهم بكرى بوشناق من تصدير كل احتياطي الحبوب في الشرق الجزائري إثر موت الداي مُحَمَّد عثمان باشا، وقتل صالح باي 1792م[3].

---

[1] عائشة باية، المرجع السابق، ص355-356.

[2] سعاد عقاد، المرجع السابق، ص138-141.

[3] نفسه، ص142.

وتولى حكام متعاملين مع التجار الأوروبيين واليهود على حساب المصالح الحيوية للإيالة الجزائرية؛ في أواخر عهد الدايات بسبب حالة عدم الاستقرار لقد عرفت السلطة العثمانية ضعفا كبيرا التي نتجت عن كثرة الاغتيالات، وكثرة المؤامرات فلقد شملت تلك المؤامرات السلطة، وأجهزة الحكم والموظفين الساميين، والمساعدين لهم وشهدت الأقاليم الإدارية الأخرى نفس الظروف وعدم الاستقرار بحيث تعرض العديد من البايات إلى القتل.

وتفاقمت الأوضاع من السوء إلى الأسوأ وهو ما أدى إلى اندلاع العديد من الثورات ضد الحكام الأتراك عبر مختلف أرجاء الجزائر؛ فلقد اتسمت سياستهم بالتعسف وإرهاق الناس بالضرائب الذي أدى إلى ظهور الحركات التمردية الكثيرة التي تزعمها شيوخ القبائل، ورجال الطرق الصوفية التي ازداد نفوذها وخطورتها؛ وأن حكام الأتراك لم يجدوا بدأ من نقض عهده معهم بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، خصوصا فهمشوهم وحاولوا استغلالهم مثل باقي الرعية[1].

كذلك كان للتدخل الأجنبي من طرف فرنسا وبريطانيا في عملية تغذية التمرد الأثر البالغ في حدوث ثورات ضد الحكم العثماني في الجزائر فقد عملت فرنسا على دعم، وتشجيع القبائل الناقمة على السلطة العثمانية الحاكمة وذلك من خلال وانطلاقا بالأسلحة والذخيرة، وعملية التحريض على الثورة والتمرد فكان دور قنصليتها التي كانت متواجدة في الجزائر الدور الكبير في هذا الأمر، كما أنه لا يمكن تجاهل الدور الذي قامت به تونس في الشرق والمغرب في الغرب في عملية تدعيم الثورات والتمردات ضد الحكام العثمانيين في الجزائر رغم محاولة الدولة العثمانية التوسط من أجل فض النزاع لأكثر من مرة[2].

---

[1] عائشة باية، المرجع السابق، ص356.

[2] نفسه، ص356.

المطلب الثالث: توتر العلاقة بين السلطة العثمانية والقبائل الممتنعة:

شنت السلطات العثمانية في الجزائر العديد من الحملات العسكرية ضد القبائل الممتنعة والتي لا تريد الخضوع للحكم العثماني؛ ومما ساعدهم على القيام بهذه الحملات هي قبائل المخزن، ومن هذه الحملات نذكر ما يلي:

أولا– حملة حسين الكلياني:

المعروف ببوكمية (1713–1736م) والتي كانت عام 1724م ضد الخنانشة[1].

ثانيا– حملات صالح باي (1771–1791م):

فترة صالح باي حاسمة ومهمة، أحدثت تغييرات جذرية مست البايلك برمتة من خلال حملاته حملاته العسكرية العنيفة التي شهدها البايلك بسبب محاولته إخضاع جميع الأرياف لسلطته وإجبارهم على دفع الضرائب[2].

كما قاد صالح باي في عام 1788م حملة كبيرة إلي الجنوب الصحراوي لمعاقبة شيخ الدوادة مُحَّد الدباج، وشيخ توقرت صالح فرحات من جلاب لرفضها دفع الضرائب لبايلك فبعد أن استطاع استطاع صالح باي إخضاع جهات الجنوب والأغواط وأن انضمت بلاد ميزاب على يده إلى سلطة سلطة الجزائر[3].

ثالثا– حملات أحمد الطوبال باي (1808–1811م):

فرض على السكان غرامة تقدر بمائة ألف سلطاني وبعضهم يدفع أربعمائة ألف سلطاني وهذا من أجل تقديم الدنوش[4] .

---

[1] فاطمة مشطري، المرجع السابق، ص62.

[2] العنتري محمد الصالح، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخهم قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق الأستاذ يحي بوعزيز، طبعة مصححة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 83.

[3] فاطمة مشطري، المرجع السابق، ص63.

[4] نفسه، ص64.

رابعا– حملات محمد تشاكر باي (1814–1818م):

كان أول باي استقبله الفلاحون بإطلاق النار، هذا وقد خرق كل الأعراف والحقوق وشن عددا هائلا من الحملات العسكرية على الريف القسنطيني، قد كانت أول خرجاته في جانفي 1815م ضد أولاد مقران وأولاد بورنان، كما غزا أولاد دراج بالمسيلة وعسكر بقواته في ذراع القبور بين تافة والزانة، وبلغه الخبر بأن أولاد دراج نقلو خيامهم وقطعانهم إلى المتكوك فلاحقهم ليلا وفاجأهم لكنهم كانوا أكثر استعداد منه فهاجموه هجمة قوية وقتلوا الكثير من قواته وأسرو الباقي[1].

خامسا– حملات أحمد باي المملوك (جانفي 1818–جويلية 1818م):

تعددت غزاوته فقاد حملة على النمامشة والخناشة وقتل جميع القادة ماعدا الشيخ الحسناوي الذي تمكن من الفرار[2].

ففي بايلك الغرب كانت تتواجد هذه القبائل في المناطق الجبلية الوعرة أو في أقصى الحدود المغربية أو في الهضاب العليا كسكان الونشريس وسكان واد جر بالجبال اليمنى لوادي سوماطة وسكان الأنجاد بجبال طرارة على الحدود المغربية، فمثلا قبائل ريغة الواقعة بضواحي مليانة كانت في حرب دائمة مع سلطة البايلك نتيجة رفضها دفع ما عليها من ضرائب ،وكذلك الأمر بالنسبة للقبائل المجاورة لها كبني فراح وشنواه جندل، ومطماطة، والعطاف [3] .

---

[1] العنتري محمد الصالح، فريدة مؤنسة في حال دخول الأترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخهم قسنطينة، المرجع السابق، ص 105.

[2] نفسه، ص66.

[3] كاميلية دغموش، المرجع السابق، ص118.

سادسا– حملة يوسف بن مُحَمَّد المسراني (1733–1734) :

يوسف بن مُحَمَّد المسراني طلب من باشا الجزائر أن يدعم قوته حتى ينتقم منهم لأنهم نقموا عليه، فجهز فجهز حملة وهاجمهم[1].

سابعا– حملات الباي مصطفى بن سليمان الوزناجي (1795–1798) :

وهو من البايات الذين يميز حكمهم بالشدة والصرامة، قام بحملة ضد قبائل القالة الزرالدة سنة 1794 إذ فقدوا قطعانهم، وقبائل زمورة والحراكته الذي تمكنت المحلة من الاستيلاء على مواشيهم سنة 1797[2] .

ثامنا– حملة الباي مُحَمَّد بن عثمان المعروف بأبي كابوس (1808–1813م):

قام أبي كابوس بحملته على النوايل والبوعيس وقد دله عليهم شوافة الذي رافقه في الحملة مع رجال المخزن، وقد غنموا منها غنيمة لا بأس بها بأن نهبوا كل مواشيهم[3].

إن ما ميز قبائل بايلك الغرب، طوال فترة الحكم العثماني هو عدم تمكن الإدارة العثمانية من إخضاعها بصفة نهائية، فبعد تحويلها إلى قبائل مخزنية ،عن طريق القوة،سرعان ما تعود إلى وضعها الأصلي،بمجرد شعورها بضعف الإدارة، مما كان يرغم البايات على استعمال القوة ضدها لإجبارها لإجبارها على دفع الضرائب،وقد استمرت هذه الظاهرة طوال العهد العثماني وتعد فترة حكم الباي مُحَمَّد بن عثمان 1193 هـ /1779م،1212 هـ /1796م من أهم الفترات التي فرضت فيها الإدارة وجودها في بايلك الغرب[4].

---

[1] العنتري محمد الصالح، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخهم قسنطينة، المرجع السابق، ص 71.

[2] خولة عاشور، المرجع السابق، ص48.

[3] العنتري محمد الصالح، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخهم قسنطينة، المرجع السابق، ص 72.

[4] كاميلية دغموش، المرجع السابق، ص120.

إذ قام الباي مُحَمَّد الكبير بإخضاع قبائل الحشم لإدارته،وحولها إلى قبائل مخزنية،كما أرغم قبائل قبائل فليتة والأحرار وحميان وسويد وعمور،وجبل راشد على دفع الضرائب المقررة عليها،كما وسع الباي دائرة نفوذ إدارته إلى الأغواط إذ شن عليها حملة في عام 1777م،و أجبر سكانها على الاعتراف بسلطته عليهم ودفع الضرائب[1].

تاسعا– حملة مصطفى بومرزاق (1819–1830):

قام بحملة على أولاد فرج بالتعاون مع أحمد بن قشيدة وكانت القبيلة معسكره في عين الريش جنوب غرب بوسعادة، فحصل على غنيمة هامة من هذه القبيلة، كما غزا أولاد شايب 1823م، لكن هذه القبيلة كانت تعلم بقدوم الباي فوقفت إلي جانبها قبائل في أم الزبوج وفي السرسو، فقد الباي عددا من جنوده منهم الشاوش إبراهيم التركي، الباش سيار... الخ[2].

كما خرج الباي بومرزاق لتأديب أولاد الضاية لامتناعهم دفع حق العسة، ثم اتجهلإخضاع قبائل الأربعاء، بمساعدة حوالي 4500فارس مخزني تمكن من الاستيلاء على 10700جمل بيعت لقبائل القوم الحليفة[3].

عاشرا– حملة الباي إبراهيم القسنطيني (1817–1819):

ضد القبائل الجنوبية،وأهم هذه الحملات، تلك التي نظمها أولاد الضاية من أولاد نائل، التي كانت تحت قيادة بلقاسم بن الرعس، فكانت الغنيمة كبيرة منهاألفا رأس جمل، وعشرة آلاف من الغنم، ولكثرة ما قطع من رؤوس العباد حملت الرؤوس في ثلاث شراريات كاملة.

---

[1] كاميلية دغموش، المرجع السابق، ص120.

[2] العنتري محمد الصالح، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخهم قسنطينة، المرجع السابق، ص 71.

[3] نفسه، ص72.

لقد أثرت السياسة الجبائية المتهرئة على استقرار النظام السياسي، فكما هو معلوم فإن الاستقرار هو أحد أسباب بسط السلطة والنفوذ، وفي غياب الأمن والاستقرار وانتشار التمرد والعصيان واغتيال الدايات بسبب فرض الجباية بالقوة جعل الحكم المركزي في الجزائر يهتز في عديد عديد المرات، فهنا تتضح العلاقة الوطيدة بين الأنظمة الثلاث المتفاعلة فيما بينها النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي والنظام السياسي.

المبحث الرابع: الآثار الاجتماعية للوضع الإقطاعي لقبائل المخزن:

إن تعدد أصناف الضرائب وتنوعها سواء شرعية أو غير شرعية وثقل كاهل أعبائها على السكان جعلهم يتحايلون في دفعها أو يتهربون كليا من الدفع، ولقد تعددت أوجه التحايل في دفع قيمة العشور من خلال التصريح الكاذب بكمية الإنتاج أو مساحة الأرض المستغلة.

المطلب الأول: الكثافة السكانية:

كان للثورات والاضطرابات الداخلية آثارا على الجانب الاجتماعي حيث خلفت خسائر مادية وبشرية، ذهب ضحيتها العديد من شيوخ الطرق الصوفية، سواء الذين استشهدوا في المعارك كالكاتب أحمد الهطال التلمساني، والعلامة أبو عبدالله محمد الغزلاوي، ومنهم من توفي نتيجة التعذيب، التعذيب، إلا أن الذي اثر على عدد سكان القبائل هو سقوط أعداد كبيرة من الضحايا.

هجرة عدة قبائل كانت داعمة لثورة ابن الشريف كبني عامر وغيرهم، أي القبائل القاطنة في المنطقة الغربية للجزائر نحو المغرب الأقصى[1].

[1] فاطمة رمعون، حيزية بن رابح، ثورات الطرق الصوفية في إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني- ثورة الدرقاوي أنموذجا- 1219ه-1224ه/1804م-1809م/، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تاريخ حديث ومعاصر،1437ه/2016م، ص85-86-87.

أما المدن بين تلمسان والجزائر وبين الجزائر وقسنطينة خراب ويرجع السبب في ذلك إلى قيام الثورات المحلية ضد الحكم العثماني[1].

تراجع عدد سكان الجزائر حيث قدر في أواخر القرن 18م ب50 ألف نسمة وقد عرفت الإيالة تدهورا كبيرا من الناحية الصحية والمعيشية مما أثر سلبا على الوضع الديموغرافي خاصة في أواخر القرن 18م إذ تناقص عدد السكان وهذا يؤدي إلى تناقص اليد العالمة بما فيها الحرفيين، الصناعة، المزارعين و، وتناقص عدد البحارة[2].

ومرد ذلك إن استقرار عشائر المخزن بالمناطق السهلية وحيازتها للأراضي الخصبة تسبب في أحداث ضغط على بقية السكان، مما اضطر الكثير منهم إلى الالتجاء إلى المناطق الجبلية أو السهول المقفرة والواحات النائية، بحيث أصبحت هذه المناطق أكثر سكانا من السهول الخصبة رغم كونها مناطق طاردة للسكان بطبيعتها المناخية القاسية ومنتجاتها الزراعية الشحيحة.

وقد كان لهذا الاحتلال في التوزيع والذي ارتبط بالتقهقر الديموغرافي، أثر واضح على مستقبل الجزائر في المدى البعيد لأنه ساعد على إيجاد فراغ نسبي أمام التوسع الاستيطاني الأوروبي في القرن التاسع عشر، فقد بادر الفرنسيون بالاستيلاء على المناطق المحيطة بقسنطينة ووهران ومعسكر بحجة أن هذه الأراضي التي كانت تقيم عليها العشائر المخزنية تابعة للبايليك وليس لها أي أي تجمعات سكانية كثيفة تحول دون الاستيلاء عليها.

---

[1] مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص40.

[2] عثمان بوحجرة، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني –1519م–1830م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، 2014م–2015م، ص46.

المطلب الثاني: الاستقرار في الأرض:

لقد كانت هذه العشائر أي العشائر المخزنية عاملا مساندا على الحد من الحياة البدوية والانتقال التدريجي من الارتحال إلى الاستقرار في الأرض، هذا الاستقرار الذي حدث على ثلاث مراحل متعاقبة، فالمرحلة الأولى عاش أثناءها فرسان المخزن تحت الخيام يمارسون زراعة بسيطة ويقومون بتربية قطعان الماشية بسهول وهران وغريس وعريب وبعض الجهات من الهضاب العليا بجنوب قسنطينة[1].

وفي المرحلة الثانية أصبحت بعض العشائر تعيش على نشاط اقتصادي متكامل ترتبط فيه الزراعة بتربية الماشية، وصاحب هذا التحول في نوعية الاقتصاد عزوف عن حياة الارتحال وميل نحو الاستقرار في منازل بسيطة "القرابي" المقامة من الطين والمغطاة بالأخشاب وغصون الأشجار، وذلك حتى تتلاءم أوضاعهم مع الظروف المناخية لمناطق حوض ساباو ومجانة وفرجيوة حيث يزيد معدل المطر السنوي عن 400مم[2].

أما المرحلة الثالثة التي لم تعرفها سوى بعض العشائر المخزنية، فقد اتخذ فيها الاستقرار شكل تجمعات سكانية عرفت بالدواوير أو المشاتي المقامة بالقرب من أبراج وحصون الحراسة والمراقبة التي التي كانت تتوسط في غالب الأحيان الأراضي الخصبة والمراعي المشاعة[3].

لكن الشيء الملاحظ على هذا التطور نحو حياة الاستقرار لم يكن متحدا في كل الجهات والأقاليم، بل اختلف من حيث الفترة الزمنية التي وقع فيها أو الرقعة الجغرافية التي تم عليها، فأغلب الجهات الشرقية والوسطى من البلاد عرفت هذا التطور منذ القرن السابع عشر، بينما تأخرت الجهات الغربية بالخصوص نتيجة عدم استقرار الأوضاع لتواجد الأسبان بوهران، وعداء درقاوة. أيضا هروب الناس وتشتتهم من منطقة إلى أخرى نتيجة فرض الضرائب في بعض المناطق ولو كانت مناطق بعيدة، مما كان له الأثر البالغ على الوضع الاجتماعي.

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص512.

(2) نفسه، ص512-513.

(3) نفسه، ص 513.

فنجد في هذه الفترة ظهور تأثيرات وتغيرات في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني "عهد الدايات" وهذه التأثيرات طرأت في المجال الاجتماعي "العادات والتقاليد، الحرف[1].

وما نستنتجه أن وضعية قبائل المخزن الاجتماعية ساهمت بصورة فعالة في تعميق الصفة الإقطاعية للمجتمع الريفي الجزائري، لما تركته من بصمات واضحة في مداشر ودواوير الجزائر العثمانية، بحيث لو أردنا أن نجد ميزة للريف الجزائري آنذاك لما وجدنا أفضل من أن نصفه بأنه قترة قترة إقطاع قامت أثنائها عشائر المخزن بدور الطابور الخامس والدرك المتنقل والعين الساهرة على رجال البايليك بالريف الجزائري طيلة الفترة العثمانية 1570م- 1830م التي عاشتها الجزائر في تاريخها الطويل [2].

ويبدو أنه كلما تراكمت هذه المشاهدات؛ تكررت وتضخمت مشاعر العجز والقلق فأصبح المجتمع الريفي نتيجة لذلك في حالة تهديد دائم لحياته، صريحا كان أو مضمرا وأضحى القلق على الصحة والرزق والأمن يلازمه على الدوام، ومعلوم لدى علماء النفس أنه كلما انعدمت الضمانات الضمانات المستمرة على الأمن والرزق والوجود ماضيا وحاضرا اصطبغ المستقبل بالتشاؤم، وأصبح وأصبح سمة كامنة داخل الفرد تؤدي به إلى التوقع السلبي للأحداث المستقبلية، وفقدان الأمل مع الوقت في الخروج من الأزمة التي يمثلها وضعه الحالي[3].

---

[1] سعد الله أبو قاسم، مجتمع قسنطينة في كتاب منشور هداية للقانون قرن 17، مجلة الحياة الاجتماعية في الولايات عربية، ع87-88، منشورات مركز الدراسات للنشر والتوزيع والطباعة، تونس، 1988م، ص338.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص557.

[3] بدر محمد الأنصاري، التفاؤل والتشاؤم المفهوم والقياس والمتعلقات، مجلس النشر العلمي لمطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1998م، ص16.

يبدو واضحا أن السلطة المركزية قد أسرفت في إلحاق الأذى بالمجتمع الريفي واتبعت في ذلك الرعب فيه، وترسيخ فكرة أن إعادة التمرد والعصيان تعني إعادة العقاب نفسه ولدينا من الحقائق ما يكشف عن هذا التوجه في معاملة الرعية، فنتيجة للعنف الذي ميز اقتحام صالح باي لقبيلة أولاد أولاد نايل التي أرسل منها رؤوس وآذان الكثير من ألها للداي بالجزائر، ومعاقبة دشرة النميلة بقطع رؤوس رجالها وتعليقها في بوابة قسنطينة، خشعت نفوس الفلاحين من الرهبة ولم يحدثوا أنفسهم بإعادة الكرة على الأقل فترة حكمه كلها[1].

المطلب الثالث: التمييز بين السكان:

لقد قد أثرت السياسة الضريبية على تصنيف السكان خاصة سكان الريف حيث نجد قبائل المخزن المعفية من الضرائب ماعدا الضرائب التي اقرها الإسلام كالزكاة والعشور، وكانت تحضى بوضعية اجتماعية خاصة ومميزة، إذ تواجد العنصر التركي بالريف يكاد يكون منعدما يخالف المدن ومنه فإن هذه القبائل كانت تمثل قمة الهرم الاجتماعي، وبديلا عن العنصر الحاكم في البلاد[2].

وعلى هذا الأساس أصبحت هذه القبائل في وضع اجتماعي يشبه وضع الإقطاعيين في أوروبا؛ غير أن الأراضي التي كانت تستغلها لم تكن ملكا مطلقا لها تباع وتشترى وإنما كان لها حق استغلالها فقط كونها تابعة للإيالة، وبالتتالي فمن حق البايلك استعادة هذه الأرض وطرد القبائل القبائل التي تستغلها أو تحويلها إلى غيرها[3].

---

(1) ERNEST MERCIER: Histoire de Constantine, 1903, p272.

(2) أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات، ج1، دار الكفاية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 90.

(3) نفسه، ص90.

أما قبائل الرعية فكانت تتحمل الجزء الأكبر من عبء الضرائب إلى درجة أنه تحول الكثير من أعضائها إلى عمال مستأجرين وإلى ممارسة الرعي والترحال الموسمي[1] ومما يزيد في عنت هذه القبائل أن هذه الضرائب لم تكن تؤخذ منهم من أصل منتوجاتهم وإنما تؤخذ نقدا مما يضطر بهذه القبائل إلى بيع محاصيلها بأثمان بخس للحصول على النقود اللازمة لتسديد هذه الضرائب ومواردها وهو ما زاد من الهوة بينها وبين باقي طبقات الهرم الاجتماعي.

إضافة إلى هذا نجد أن تأثير الضرائب كان حتى بين السكان أنفسهم وذلك في رؤية سكان المدن للسكان الأرياف والعكس وكذا رؤية كل طرف للحكم العثماني، فأما نظرة سكان الأرياف الأرياف فنلمسها في النفور والكره الذين كانوا يكنونه للحضر كما أن نظرة قبائل المخزن للسكان للسكان كانت مغايرة تماما بسبب نظرة الاستعلاء التي كانت لدى هذه القبائل على ما سواها من القبائل الأخرى والتي تعتبرها في غير مستواها وغيرها وكذا النفور الذي كان متبادلا بينهما وبين قبائل الرعية وقد أدى اقتطاع الضرائب إلى إثراء بعض القبائل على حساب بعضها الآخر، وهذا ما شكل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين القبائل وبين سكان المدن الأرياف فبينما كان سكان المدن لا يدفعون على منازلهم وملكياتهم العقارية إلا ضرائب زهيدة.

كان سكان الأرياف يدفعون ضرائب أكثر، ونضيف إلى ذلك تأثير الضرائب على عدد السكان الذي تناقص إبتداءا من أواخر القرن الثامن عشر وذلك بسبب الثورات الداخلية والحمالات التي كانت تقوم بها المحلة لجمع الضرائب، بالإضافة إلى الأوبئة والمجاعات التي كانت تؤدي بحياة الكثير من السكان[2].

---

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007م، ص21.

[2] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص86.

المطلب الرابع: آثار الثورات المحلية على المجتمع الجزائري:

- إضعاف نفوذ البايلك واقتناع السكان بإمكانية الثورة على السلطة بحيث ساهمت ثورة ابن الشريف في تراجع نفوذ البايلك بالأرياف وزيادة الانعزال عن المدن[1].

- توسيع فجوة الخلاف وتوتر العالقات بين العثمانيين ورجال الدين والطرق الصوفية[2].

- تضييق الخناق من طرف العثمانيين بعد الثورة الدرقاوية على زعماء الطرق الصوفية ورجال الدين كأحمد التيجاني الذي فر إلى المغرب، وكانوا يتبعون إخبارهم و حركاتهم خفية وانعكس هذا على الطرق الأكثر قربا منهم والتي ساعدوا على انتشارها كالطريقة القادرية[3].

- معاناة الناس من الثورة أمثال أبوراس الناصري الذي وقع بين ناريين السلطة والدين 5الذي كادت تأتي عليه رياح الثورة[4].

- تسببت هذه الثورة في انتشار حركة تمرد واسعة شملت مناطق الجزائر مثل الثورة التيجانية التي قامت في الغرب الجزائري ضد الحكم العثماني.

- تدهور الحالة الصحية والمعيشية في البلاد وانتشار الأمراض والأوبئة وتراجع المستوى المعيشي للسكان بسبب الثورة.

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص291.

(2) مختار بونقاب، انتفاضة درقاوة في بايليك الغرب الجزائري، 1802م-1816م، مجلة المواقف، المجلد 03، العدد 01، 2008م، ص141.

(3) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص223.

(4) نفسه، ص222.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل فإننا توصلنا إلى خلاصة مفادها أن الوضعية الإقطاعية لقبائل المخزن قد ساهمت وبشكل كبير في قلب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ريف الجزائر؛ بل لم يقتصر الوضع على الريف فقط بل كل سكان الجزائر، حيث قامت القبائل المخزنية في هذه الفترة الزمنية من تقديم العديد من الخدمات للسلطة العثمانية بوصفها نظاما إقطاعيا مميزا.

وبالرغم من الآثار السلبية للوضع الإقطاعي الذي كان سائدا في أرياف الجزائر، إلا أنه تمكن في بعض الأحيان من المساهمة بالرقي الحضاري لبعض المناطق الريفية الموجودة في الجزائر إلا أن سلبياته أكثر من إيجابياته، ولا يمكننا إنكار أمر سلب الأراضي لأصحابها وغيرها من الأمور التعسفية التي كانت تفرض على أهالي مناطق الريف الجزائري.

خاتمة

خاتمة:

إن موضوع قبائل المخزن وتعدد أدوارها المهمة خلال القرنين 18م و19م ومساهمتها في تثبيت السلطة العثمانية في الجزائر يعد من بين أهم المواضيع التي تشغل ذهن المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة تاريخ إيالة الجزائر، ومن خلال كل هذا واستنادا للمعلومات التي عرضناها وحللناها في الدراسة توصلنا إلى رصد مجموعة من النتائج أهمها:

– كان يتم تعيين الموظفين من الأصول التركية أو الكراغلة في الوظائف السياسية والعسكرية والاقتصادية ومنها أحيانا حتى الوظائف الثقافية والدينية أيضا.

– لقد تم تخطيط الجهاز الإداري للسلطة العثمانية في مدينة الجزائر تنظيما محكما؛ بين إدارة سياسية مثلتها مناصب سامية؛ جمع بين موظفيها التعاون والتشاور والاحترام المتبادل.

– وجد المجتمع الجزائري نفسه أمام تحديثات إدارية تسير مصالحه المدنية وتسهل عليه بعض الوظائف الحياتية، وبالتالي انتظم العمل أثر وأكثر وأصبح جميع المواطنين الجزائرية تحت سقف إداري محكم الضبط.

– إن الريف الجزائي في العهد العثماني كان مهيمنا على الجزائر ككل؛ لما كان يشهد من استقرار بشري رائع، كما أن السلطة العثمانية قامت بتخطيط معماريي وعمراني للريف الجزائي جد ممتاز يختلف تماما عن نظيره في المدينة.

– لقد عرف عن الريف الجزائري في العد العثماني العيش على الجبال وفي السهول؛ وكانت الحياة القبلية هي التي تسيطر على الوضع، فتكون العديد من الفرق أو ما يسمى بالقبيلة والعرش وكان تعداد سكان الريف يفوق تعداد سكان المدينة مثلت نسبتهم 95 % من السكان الأصليين لها؛ ولهذا كان ولا بد للسلطة العثمانية أن تقرب من رؤساء ومشايخ هؤلاء القبائل.

– قبائل المخزن فئة من مجموعات سكانية تختلف أعراقهم وأصولهم؛ تميزت هاته القبائل بالقوة والهيمنة وسيطرتها على مختلف الأراضي التي كونت منها وجعلتها قواعد عسكرية لها.

– تعتبر قبائل المخزن من القبائل التي كانت موجودة قبل ظهور العثمانيين في الجزائر، ولم يكن الأخيرين هم من استحدثوها.

– إن القبائل المخزنية تصنف من ضمن السكان الريفيين للجزائر؛ كون أن الغدارة العثمانية كانت تستند على هؤلاء القبائل المخزنية في الأرياف.

– بحثت الإدارة العثمانية على سند قوي لتستند عليه ووجدت قبائل المخزن؛ وذلك تبعا لدورها الهام ومركزها الجغرافي الأهم.

– أيضا من بين الأسباب التي جعلت السلطة العثمانية تعتمد على قبائل المخزن في إرساء وتبيت حكمها في الجزائر هو ضعف الجنود العثمانيين؛ ولتغطية عددهم الضعيف.

– لعبت قبائل المخزن أدوارا جد مهمة خلال الحكم العثماني في الجزائر، ومن بين هذه الأدوار نجد دورها السياسي والعسكري وحتى الاقتصادي منه؛ حيث كان لهذه الأدوار الفضل في مساعدة الإدارات العثمانية سواء الإدارة المركزية أو المحلية.

– ساعدت قبائل المخزن في توسيع سيطرة السلطة العثمانية؛ أصبح وجودها في مختلف مناطق الوطن؛ بل إن السلطة العثمانية قامت بجعل رؤساء هؤلاء القبائل من بين أحد أجهزة الحكم العثماني في الجزائر.

– قدمت السلطة العثمانية العديد من الامتيازات لقائل المخزن وعفتهم من العديد من الضرائب؛ وذلك من أجل ضمان ولاء هؤلاء القبائل لهم، وضمان دعمهم لمحاربتهم بعض القبائل الأخرى المتمردة عن السلطة العثمانية.

– أصبحت الإدارة العثمانية سواء منها الإدارة المركزية أو الإدارة الإقليمية مرهونة ومرتبطة بالقبائل المخزنية، ولهذا كان العثمانيون دائما ما يسعون نحو بقاء قبائل المخزن تحت أمرهم وذلك عن طريق استعمال بعض السياسات الإغرائية معهم.

– إن التحالف الذي كان قائما بين السلطة العثمانية وقبائل المخزن كان ناءا على مصالح مشتركة للطرفين، وكما أشرنا سابقا أن السلطة العثمانية قد لجأت للقبائل المخزنية من أجل تعزيز قوتها العسكرية، ومن أجل الحصول على مكانة مرموقة في المجتمع الجزائي.

– ساهمت قبائل المخزن وبشكل رسمي من إيقاف وإخماد العديد من الثورات والتمردات ضد السلطة العثمانية وهذا ما جعل السلطة العثمانية تتأكد من حسن اختيارها لقبائل المخزن من أجل تحقيق أهدافها المختلفة.

– كانت قبائل المخزن تمثل نقطة الوصل التي تصل بين السلطة العثمانية والأهالي والسكان من أجل جمع الضرائب.

وفي الأخير لا يسعنا إلا القول أننا نأمل أن يكون هذا العمل العلمي مفيدا؛ يستفيد منه العديد من الأشخاص، وإن كل ما توصلنا إليه من استنتاجات ليسوا أحكاما نهائية بل إن هذه الدراسة اهتمت بعرض الدور الذي قامت به قبائل المخزن في العهد العثماني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهذا ما يجعلنا في آخر هذه الدراسة أن نؤكد بأن مساهمتنا رغم ما بذلناه فيها من بحث وجهد لا يمكن أن تغلق باب البحث في هذا المجال الدراسي.

الملاحق

الملحق رقم 01: مكان تموقع قبائل المخزن.

الملحق رقم 02: خريطة توضح توزيع الأراضي المخزنية بدار السلطان.

الملحق رقم 03: خريطة توضح توزيع القبائل الريفية ببايلك الغرب.

الملحق رقم 01:

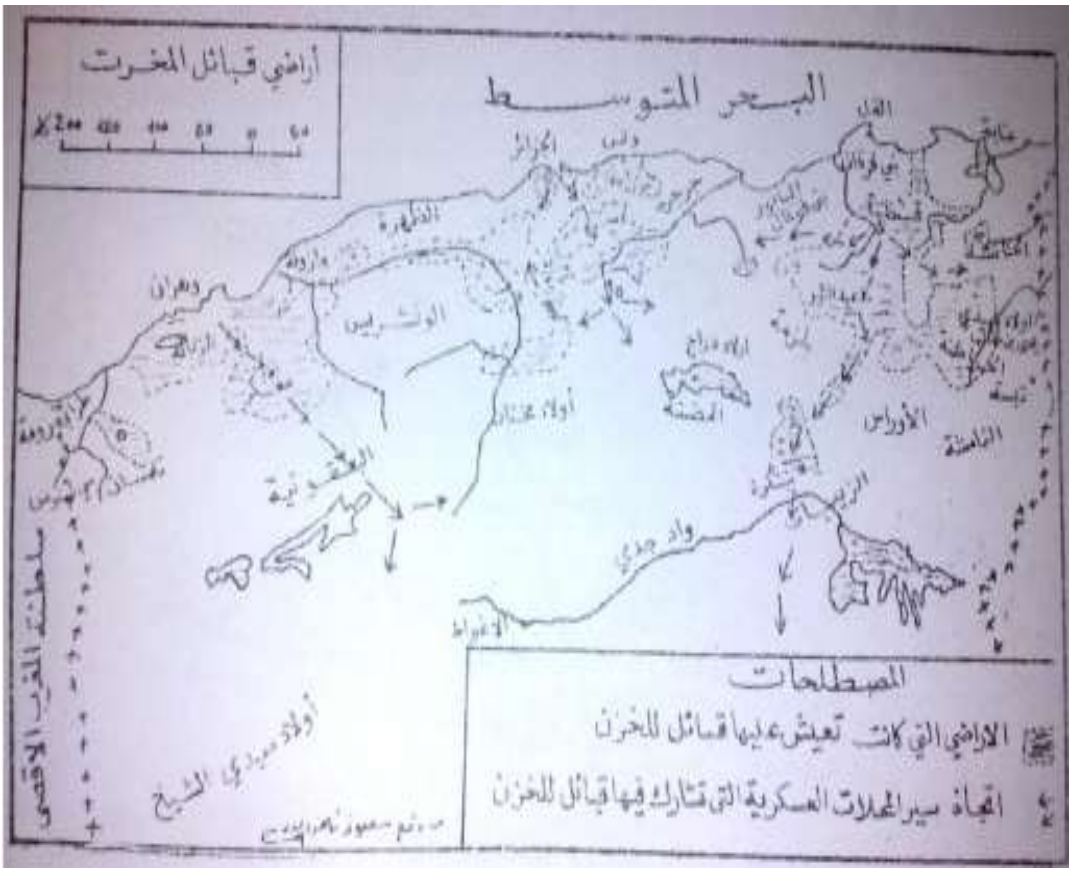

(1)

(1) أ، د، محمد السعيد عقيب، أ، عمر لمقدم، لمرجع السابق، ص108.

الملحق رقم 02

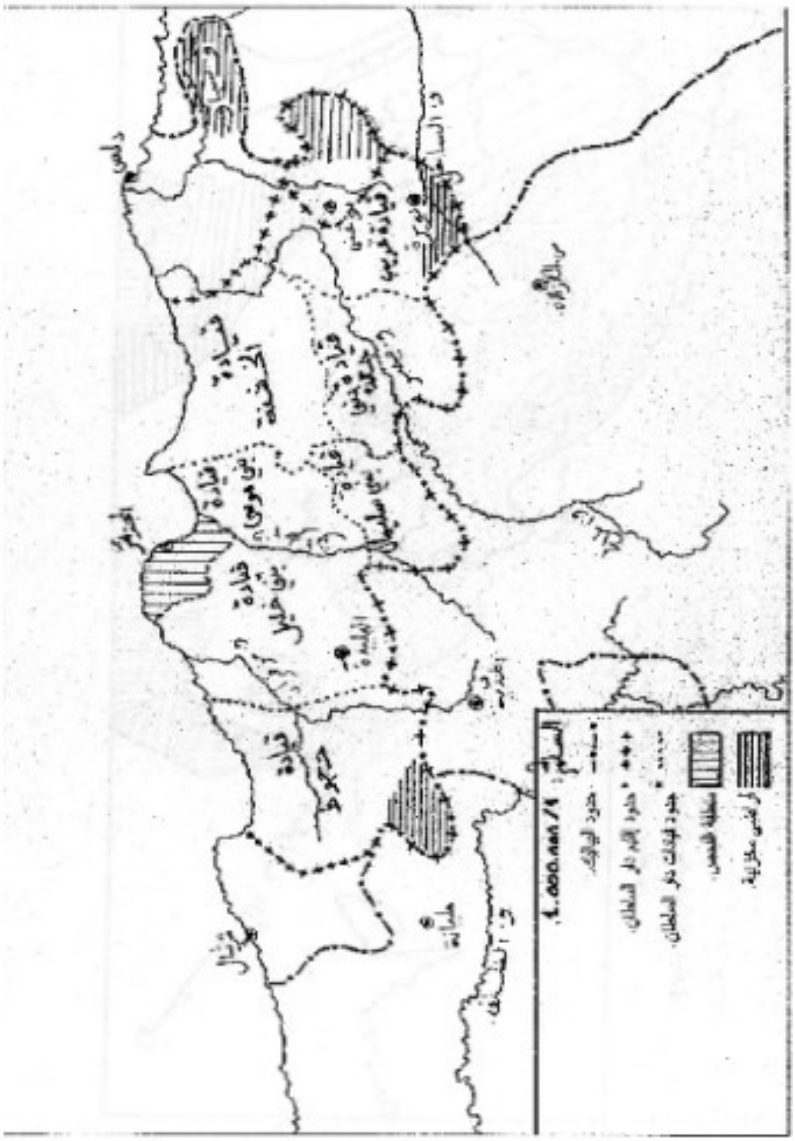

(1)

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص255.

الملحق رقم 03

(1)

(1) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص627.

المصادر والمراجع

*** قائمة المصادر:**

1. الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب إشراف الجزائر 1753-183، تق وتح، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1830م.

2. الحاج أحمد بن أمبارك بن العطار، تاريخ بلد قسنطينة 1790 – 1870، تح: عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011.

3. الحسن الوزان، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج 2، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983م.

4. حمدان بن عثمان خوجة، المرأة تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

5. فنلدين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832- 1837، تر: أبو العبد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

6. لمارمول كربخال، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج 3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.

7. محمد بن صالح العنتري، **تاريخ قسنطينة**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

8. محمد بن الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، تح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة لنشر والتوزيع، 1977م.

9. محمد بن صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تحقيق رابح بونار، دخائر المغرب الإسلامي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

***قائمة المراجع:**

1. العياشي روابحي، الاحتلال الفرنسي لقسنطينة 1837 وردود فعل أعيان، جامعة باجي مختار.
2. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1830-1954، ج3.
3. أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم فكون داعية السلفية، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1406ه-1986م.
4 أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر ص 134.
5. أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح مصطفى ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984م. دار البعث للنشر والتوزيع، قسنطينة، 1984م.
6. أوجان فايست، تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية1517-1837، ترجمة، أحمد سيساوي، دار كنوز يوغرطة، ط1.
7. حميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية ورود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، دار البعث للنشر والتوزيع، قسنطينة، 1984م.
8. جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بأيلك الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، 2015.
9. سفيان بوذراع، سيرتا من خلال النقشيات اللاتينية المحفوظة، جامعة قسنطينة، ص 107.
10. عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 1، منشورات دار مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، بيروت، ص 88.
11. عبد العزيز فيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830- 1850، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، ص 74.

12. محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر.

13. محمد الصغير غانم، قسنطينة عبر تاريخها القديم، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 1999م.

14. محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، 1984م.

15. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2009، ص108.

***المجلات العلمية والدوريات:**

1. عبد القادر دحدوح، أسواق مدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية، مجلة دراسات في أثار الوطن العربي، ص 634.

2. فاطمة الزهراء قشي، **معالم قسنطينة وأعلامها**، مجلة الإنسانيات، مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد09 -13-2013 ص 13.

3. محمد عيسى، **الثقافة الإسلامية**، مجلة محكمة نصف سنوية تعنى بقضايا الفكر والتراث الإسلامي، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد 13 سنة 2015، ص 71.

5. مختاري علي، الطاعون في الجزائر بين 1700- 1830م، مجلة آفاق الفكرية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس الجزائر، 2021م

*** الرسائل الجامعية:**

1. ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته خلال العهد العثماني 1519- 1830، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005- 2006م.

2. بن خيرة بن بلة، المنشآت الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة الدكتوراه لدولة الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، معهد الآثار، 2008م.

3. بن عمراني يوسف، المدينة والريف في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة ماستر، المسيلة، 2019م.

4. جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع بباياليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني ، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث قسم التاريخ والآثار،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008م.

5. راوية جريدي، الحياة الثقافية في قسنطينة خلال العهد العثماني، مذكرة الماستر، 2014 جامعة المسيلة.

6.رشيدة معمري، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 2005، ص 62.

7. سعودي يمينة، الحياة الأدبية في قسنطينة (خلال الفترة العثمانية)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الأدب العربي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2005-2006م.

8. نجاة نوارة، الإدارة المحلية في باياليك قسنطينة 1520-1830م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ي تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019م.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الدور الذي لعبته قبائل المخزن في الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث اعتمدت السلطة العثمانية على قوة محلية تمثلت في هؤلاء القبائل، وذلك من أجل تحقيق أهدافها، باعتبار أن قبائل المخزن كانت حلقة وصل بين السلطة وسكان الجزائر، ومقابل خدماتها وولائها للعثمانيين كانت قبائل المخزن تتحصل على العديد من الامتيازات والتسهيلات دون غيها من السكان؛ ذلك لأنها ساهمت وبشكل كبير في إرساء وتثبيت قاعدة الحكم العثماني في الجزائر ومد انتشاه عبر مختلف المناطق الموجودة في الوطن.

Abstract :

This study aimed to study the role played by the Makhzen tribes in Algeria during the eighteenth and nineteenth centuries, where the Ottoman authority relied on a local force represented in these tribes, in order to achieve its goals, given that the Makhzen tribes were a link between the authority and the population of Algeria, and in return Their services and loyalty to the Ottomans The Makhzen tribes were getting many privileges and facilities without any of the residents; This is because it contributed greatly to the establishment and consolidation of the Ottoman rule in Algeria and its expansion across the various regions in the country.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
كلمة الشكر	/
الإهداء	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	01
الفصل الأول: أنواع القبائل في الجزائر بالنظر إلى موقفها من السلطة العثمانية.	//
المبحث الأول: أقسام القبائل.	08
المبحث الثاني: نظرة عامة عن القبائل في البايليكات الثلاث.	14
المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي (قبائل المخزن، وقبائل الرعية).	20
خلاصة الفصل.	24
الفصل الثاني: قبائل المخزن ومهامها المختلفة.	//
المبحث الأول: الدور السياسي لقبائل المخزن.	26
المبحث الثاني: الدور العسكري لقبائل المخزن.	28
المبحث الثالث: الدور الاقتصادي لقبائل المخزن.	37
خلاصة الفصل.	38
الفصل الثالث: الوضع الإقطاعي لقبائل المخزن وانعكاساته.	//
المبحث الأول: نشأة الوضع الإقطاعي لقبائل المخزن.	40
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للوضع الإقطاعي (السياسة الضريبية).	45
المبحث الثالث: الآثار السياسية للوضع الإقطاعي لقبائل المخزن.	49
المبحث الرابع: الآثار الاجتماعية للوضع الإقطاعي لقبائل المخزن.	59
خلاصة الفصل.	66
خاتمة.	68

قائمة الملاحق.	72
قائمة المصادر والمراجع.	77
ملخص الدراسة.	82
فهرس المحتويات.	84